التقديم والتأخير الإلهي، دراسة عقدية من خلال اسمي الله : (المقدِّم، والمؤخِّر)

إعداد:
د. عبير بنت علي الموزان

أستاذ مساعد بقسم الدراسات الإسلامية في كلية التربية بجامعة الأمير سطام بن عبد العزيز

البحوث الإسلاميّة

ملخص البحث:

معرفة الأصول العقدية للتقديم والتأخير الإلهي لها أثر بالغ في إدراك حقيقة التقدم والتأخر، ومُوجبات التقديم والتأخير للفرد والأمة، وفقًا لمفاهيمها الشرعية الصحيحة، لا سيما مع اختلال هذه المفاهيم وزعزعتها عند بعض المسلمين اليوم، إِثْر انتشار النزعات المادية في العصر الحديث، وشيوع أفكارها الفلسفية التي تُقْصي الإيمان بالله والعالم الغيبي في فكرة التقدم، وتكتمل هذه المعرفة بولوج مدخلها الأتم، وشاهدها الأعظم، وهي أسماؤه ﷻ وصفاته، فما من شَكٍّ أن معرفة أسماء الله تعالى وصفاته حق المعرفة هي أَوْلى مطالب الترقِّي في كمالات المعرفة بالله، وأشرفها وأعلاها، وعلى هذا قامت فكرة هذا البحث الذي عُنْوِنَ له بـ: (التقديم والتأخير الإلهي، دراسة عقدية من خلال اسمي الله: المقدِّم، والمؤخِّر).

ويهدف هذا البحث إلى دراسة التقديم والتأخير الإلهي، وبيان مظاهره في الكون والشرع، واستجلاء آثاره العقدية في مباحث الإيمان، مع تأصيل ذلك من خلال دلالة اسمي الله (المقدِّم، والمؤخِّر)، ويسلك في سبيل تحقيق هذه الأهداف المنهج الاستقرائي، والوصفي، والتحليلي.

إعداد: د. عبير بنت علي الموزان

المقدمة:

الحمد للّه المتفرِّد بالجلال والكمال على التفصيل والإجمال، له الأسماء الحسنى والصفات العلى، قدَّم من شاء بفضله، وأخَّر من شاء بعَدْله، وحُقَّتْ له المحامد على أمره كُلِّه، وصلى اللّه على إمام المتقين، وصفوة الخلق المقدَّم على سائر العالمين، وعلى آله وصحبه، وسلَّم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين. وبعد:

فإن مما أُوْدِعَ في نفوس العباد، وترسَّخت ضرورته في نفوسهم، وأَقَرَّتْ به فِطَرُهم: معرفة اللّه تعالى. غير أن هذه المعرفة الفطرية هي معرفة مجملة، غير منوطة بكفر ولا إيمان، لكنها باعثة - إن سَلِمَتْ من المعارضات المفسدة والصوارف المضِلَّة - على معارف أخرى تُكْتَسَبُ بتَطَلُّبِها، والسعي إلى فهم دلائلها ومقتضياتها التي بها يتحقق الإيمان، وبحسَب التزوُّدِ منها وتحقيق مقدماتها وكمال المعرفة بتفاصيلها، يتفاوت العباد ويتفاضلون في إيمانهم وعبوديتهم للّه تعالى. ومن تلك المعارف المكتسبة التي يُتَوَصَّلُ بها إلى معرفة اللّه تعالى: النظر في آثار خلقه، ومظاهر تدبيره التي أَجْرَى عليها نظام العالم، وحقائقه الكونية والشرعية، وِفْقَ حركة دائمة لا تخلو من التقديم والتأخير في ترتيب حوادث الزمان والمكان، وتصاريف حياة العباد، وأقدارهم، وآجالهم، ومراتبهم الدنيوية والأخروية، فهو سبحانه المتفرد بالتقديم والتأخير في ذلك كُلِّه، على ما اقتضته حكمته، ورَسَمَهُ تقديره.

وتكتمل هذه المعرفة بولوج مدخلها الأتم، وشاهدها الأعظم، وهي أسماؤه عزّ وجلّ وصفاته، فما من شَكٍّ أن معرفة أسماء الله تعالى وصفاته حق المعرفة هي أَوْلى مطالب الترقِّي في كمالات المعرفة بالله، وأشرفها وأعلاها، بل هي أصلها الذي لا يمكن الوصول إليه بطريق سواها؛ ولذا فإن كل اسم من أسمائه تعالى جدير بتتبع مسائله، والتبصُّر في دلائله، واستنطاق معانيه المخصوصة ومقتضياتها في حياة الخلق، على نحوٍ يخرج به من مجرد المعارف الذهنية إلى آثار ملموسة، ومعتقدات فاعلة حية يتمَثَّلها المؤمن تعبُّدًا وسلوكًا، ويستشعر باستحضارها وإعمال مفاهيمها ومقاصدها حلاوة الإيمان، وطيب الحياة، وطمأنينة القلب.

ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث الذي عَنْوَنْتُ له بـ: (التقديم والتأخير الإلهي، دراسة عقدية، من خلال اسمي الله: المقدِّم، والمؤخِّر).

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

تبرز أهمية هذا الموضوع وأسباب اختياره من خلال الوجوه التالية:

١) أن معرفة الأصول العقدية للتقديم والتأخير الإلهي لها أثر في إدراك حقيقة التقدم والتأخر، ومُوجبات التقديم والتأخير للفرد والأمة، وِفقًا لمفاهيمها الشرعية الصحيحة، لا سيما مع اختلال هذه المفاهيم وزعزعتها عند بعض المسلمين اليوم، إِثْر انتشار النزعات المادية في العصر الحديث، وشيوع أفكارها الفلسفية التي تُقْصِي الإيمان بالله والعالم الغيبي في فكرة التقدم.

٢) أن المعرفة التفصيلية بكل اسم من أسماء اللّه تعالى على سبيل الاختصاص، يتحصَّل بها من الوقوف على دقائق معانيه، ما لا يتحصَّل من مجرد المعارف المجْمَلة والمعاني العامة، وذلك أَدْعَى لتحقيق مقاصد الإيمان به اعتقادًا، وتعبُّدًا، وسلوكًا.

٣) الحاجة إلى توضيح بعض المسائل التي قد تكون محلًّا للإشكال وإثارة الشبهات والتساؤولات حول قَدَر اللّه وحكمته وعدله في وقائع التقديم والتأخير الإلهي، كتأخير إجابة الدعاء، ونصرة المؤمنين، والجمع بين حتمية الأجل وإمكان زيادته، ونحو ذلك.

٤) الكشف عن جانب من عُمقِ الاستدلال القرآني، وسعة آفاقه في الدلالة على آثار هذين الاسمين محل الدراسة، وربطهما بأصول الدين ومطالبه الكبرى.

أهداف البحث:

١) التعريف باسمي اللّه (المقدِّم، والمؤخِّر) من جهة معناهما، وأدلة ثبوتهما، ونوعهما في أسماء اللّه تعالى.

٢) بيان مظاهر التقديم والتأخير الإلهي في الكون والشرع.

٣) تجلية الآثار العقدية للتقديم والتأخير الإلهي في مباحث الإيمان من خلال اسمي اللّه (المقدِّم، والمؤخِّر).

حدود البحث: تقتصر حدود البحث على دراسة التقديم والتأخير الإلهي، وتأصيله العقدي من خلال اسمي اللّه (المقدم، والمؤخر)، وِفْقَ

عقيدة أهل السنة والجماعة، دون التطرق إلى عقائد الفرق المخالفة، عدا موضعًا واحدًا أُشِيِّرَ فيه عَرَضًا بإشارة عابرة إلى ارتباطه بعقائدهم، نظرًا لارتباطه الوثيق بتأصيل المسألة.

الدراسات السابقة:

لم أجد بعد البحث والتحري في مظانّ الدراسات العلمية والأبحاث الأكاديمية دراسة تتفق مع موضوع هذا البحث، عدا رسالة علمية واحدة تقارب موضوع هذا البحث في أحد أبوابها، وهي بعنوان: (المسائل العقدية المتعلقة بأسماء الله: الحق، والمقدِّم، والمؤخَّر، والرد على المخالفين)، للباحث: محمد بن علي الحضرمي، وهي رسالة دكتوراه مقدمة لقسم العقيدة، بكلية الدعوة وأصول الدين، بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، عام ١٤٤٤هـ.

والفرق بين بحثي وهذه الدراسة يتضح من خلال التالي:

١) أن هذه الدراسة تتناول اسمي الله (المقدِّم، والمؤخِّر) باعتبارهما المقصود الأساسي من البحث، أما بحثي فيتناول موضوع التقديم والتأخير الإلهي باعتباره مفهومًا أوسع وأشمل، ولكنَّه يستمد تأصيله من دراسة هذين الاسمين، وقد ظهر أثر هذا الفرق في كثير من الموضوعات التي تناولها بحثه بالدراسة، ولم تكن من مقاصد الدراسة في هذا البحث، ومن تلك الموضوعات: (أحكام التعبيد لاسمي الله (المقدِّم، والمؤخِّر)، وتسمية المخلوق بهما، والتوسل والاستعاذة بصفتَيْهِما، والأسماء الأخرى

المقاربة لهما، وكذلك الصفات المقاربة لصفتَيْهِما، وأقوال المخالفين فيهما) فكل ذلك لم يُتناول في هذا البحث.

٢) تتشابه بعض عناوين مباحث رسالته مع مطالب هذا البحث، كما في تعريف الاسمين، وأدلة ثبوتهما، وحكم الإفراد لأحدهما، ولكنها تختلف مع هذا البحث في طريقة العرض والتحليل، وتختلف مع النتائج أيضا في حُكم الإفراد لأحدهما.

٣) يضيف هذا البحث موضوعات لم تتناولها الدراسة السابقة إلا بتناول موجز لبعضها - مع اختلاف في طريقة العرض، ومنطلقاته -، مثل: بيان مظاهر التقديم والتأخير الإلهي في الكون والشرع، وما يندرج تحتهما من أقسام فرعية، والآثار العقدية لمفهوم التقديم والتأخير في مباحث الإيمان، كما يحرِّرُ القول في مسألة ثبوت الاسمين ضمن أسماء اللّه الحسنى أو عدمه.

منهج البحث:

١) المنهج الاستقرائي: من خلال تتبع النصوص الشرعية المتعلقة بالموضوع، وجمع مادتها من المصادر العلمية.

٢) المنهج الوصفي: من خلال تقسيم المادة العلمية وترتيبها حسب المطالب المناسبة لموضوعاتها، والتعريف ببعض المفاهيم الواردة في البحث.

٣) المنهج التحليلي: من خلال ربط الأدلة بمدلولاتها، واستنباط المعاني العقدية المتناسبة مع مطالبها.

إجراءات البحث:

يسلك هذا البحث في إجراءاته الطرق المتعارف عليها في البحوث العلمية الشرعية من عزوِ الآيات، وتخريج الأحاديث، والتوثيق والإحالة، ومن أبرز ما يمكن الإشارة إليه في الإجراءات المتبعة في هذا البحث:

- ذِكْرُ اسم الكتاب كاملا، واسم مؤلِّفه إن لم يُذْكر في المتن بنسبةِ القول إليه، ورقم الجزء إن وجد، ورقم الصفحة، وعند تكرار التوثيق منه أكتفي بذكر العنوان مختصرًا، دون اسم المؤلف، إلا إذا كانت هناك حاجة لذكره، كتمييزه عن اسم كتاب آخر مطابق له.

- العدول عن ترجمة الأعلام تخفيفًا للحاشية، وفقًا لطبيعة هذا البحث ونوعه.

خطة البحث:

ينتظم البحث في مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، على النحو التالي:

المقدمة: وتشتمل على أهمية الموضوع وأسباب اختياره، وأهدافه، ومنهج البحث، وخطته.

المبحث الأول: التعريف باسمي الله (المقدم، والمؤخر)، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: معناهما لغةً وشرعًا.

المطلب الثاني: أدلة ثبوتهما.

المطلب الثالث: نوعهما في أسماء الله تعالى.

المبحث الثاني: مظاهر التقديم والتأخير الإلهي. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التقديم والتأخير القَدَريَّان الكونيَّان.

المطلب الثاني: التقديم والتأخير الشرعيَّان الدينيَّان.

المبحث الثالث: الآثار العقدية للتقديم والتأخير الإلهي في مباحث الإيمان من خلال اسمي الله (المقدم، والمؤخر). وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: أثرهما في دلالات الإيمان بالله تعالى.

المطلب الثاني: أثرهما في المسائل المتعلقة بكتب الله المنزلة.

المطلب الثالث: أثرهما في المسائل المتعلقة بالنبوة والأنبياء.

المطلب الرابع: أثرهما في المسائل المتعلقة باليوم الآخر.

المطلب الخامس: أثرهما في الدلالة على القضاء والقدر.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

فهرس المصادر.

المبحث الأول

التعريف باسمي الله (المقدِّم، والمؤخِّر)

المطلب الأول: معناهما لغة وشرعًا:

أوَّلًا: المعنى اللغوي:

(المقدِّم): اسم فاعل مشتق من الفعل (قدَّم)[1]، وهو أصلٌ دالٌّ على السَّبْق، ومنه: (القُدْمَة): أي السابقة في الأمر. والقَدَم: ما قُدِّم من خير أو شر، كما في قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنَّ لَهُمۡ قَدَمَ صِدۡقٍ عِندَ رَبِّهِمۡ﴾{يونس:٢} أي: شيء متقدم من أثر حسن. والقِدَمُ: نقيض الحدوث[2].

(المؤخِّر): اسم فاعل مشتق من الفعل (أخَّر)[3]، ومؤخَّرُ كل شيء خلاف مقدَّمه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ عَلِمۡنَا ٱلۡمُسۡتَقۡدِمِينَ مِنكُمۡ وَلَقَدۡ عَلِمۡنَا ٱلۡمُسۡتَـٔۡخِرِينَ ٢٤﴾{الحجر:٢٤}[4].

وهذه المعاني التي يقوم عليها الأصل اللغوي للاسمين الكريمين، هي ذاتها التي تدور عليها غالب معانيهما الشرعية، لكنها تتسع في الدلالة، وتترقى في المقام، بما يليق بجلال الله تعالى، وكمال أسمائه وصفاته، كما سيتضح مما يلي:

---

(١) انظر: مادة (قدم) في معجم اللغة العربية المعاصرة، د. أحمد مختار عبدالحميد، (١٧٨٦/٣).

(٢) انظر: مادة (قدم) في معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، (٦٥/٥)، ولسان العرب، ابن منظور، (٤٦٥/١٢).

(٣) انظر: مادة (أخر)، معجم اللغة العربية المعاصرة، (٧٢/١).

(٤) انظر: مادة (أخر) في معجم مقاييس اللغة، (٧٠/١)، ولسان العرب، (١٢/٤).

ثانيًا: المعنى الشرعي لاسمي الله (المقدِّم والمؤخِّر):

تعددت أقوال العلماء في معاني اسمي الله (المقدِّم والمؤخِّر)، ويمكن إجمال أظهر ما ذكروه من معانيهما فيما يلي:

١) أنه المقدِّم لمن أحب من أوليائه على غيرهم من العباد، والمفاوِتُ بين عباده في الدرجات، فيجعل بعضهم فوق بعض، ويقدم بعضهم بالتوفيق إلى الطاعة، والترقِّي في مراتب الكمال، والمؤخِّر: هو الذي يؤخر آخَرِين بالخذلان عن النُّصْرة، وعن معالي الأمور إلى سفاسفها(١)، وقيل: يؤخر الأشياء عن زمان توقعها، لحكمة منه بالغة في عواقب تأخيرها(٢).

٢) أنهما بمعنى الذي يرتِّبُ الوجود في الخلق مخلوقًا بعد مخلوق(٣).

٣) أن المقدِّم هو: "المعطي لعوالي الرتب"، والمؤخِّر هو: "الدافع عن عوالي الرتب"(٤).

٤) أنهما بمعنى: الأوَّلُ والآخِرُ؛ لأن تقديمه لكل شيء متقدم يقتضي أنه قبله، وتأخيره لكل متأخر يقتضي أنه بعده، وقيل أنهما بمعنى: الهادي والمضل(٥).

٥) أنهما بمعنى: الذي يقدِّم ما يشاء من الأمور، ويؤخِّر ما يشاء

(١) انظر: شأن الدعاء، أبو سليمان الخطابي، ص (٨٦)، ومرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، أبو الحسن القاري، (٢/٦٧٥).
(٢) انظر: شأن الدعاء، ص (٨٧).
(٣) انظر: عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي، ابن العربي، (١٣/٣٨).
(٤) المنهاج في شعب الإيمان، أبو عبدالله الحليمي، (١/٢٠٧).
(٥) انظر: إكمال المعلم بفوائد مسلم، القاضي عياض اليحصبي، (٣/١٣٥).

منها، ويضع الأشياء في مواضعها، وينزلها منازلها، ويرتبها في التكوين والتفضيل، وغير ذلك، بحسب ما تقتضيه حكمته[1].

ولعل هذا المعنى الأخير هو أجمع المعاني وأقربها إلى الإحاطة بمعانيهما الواسعة؛ إذ أنه دلَّ على شمول معناهما لأنواعٍ من التقديم والتأخير حسًّا ومعنى، خلافًا للمعاني الثلاثة الأُوَل، التي اقتصر كل واحد منها على جزء من معناهما، والمعنى الرابع الذي فسرهما بأسماء أخرى لله تعالى، لا تترادف معهما إلا بدلالتها على ذات الله تعالى، وأما من حيث المعنى فإن كل واحد منها ينفرد بالدلالة على معناه الخاص، وهو ما تقتضيه عقيدة أهل السنة والجماعة وقواعدهم في أسماء الله تعالى[2].

ويترتب على هذا أن كل ما يقال من المعاني عند تفسير أسماء الله الحسنى هو من باب التقريب والتفهيم، لا من باب التفسير بالمعاني المحضة[3].

المطلب الثاني: أدلة ثبوتهما:

أوَّلًا: في القرآن الكريم:

لم يرد اسما الله (المقدِّم، والمؤخِّر) في كتاب الله تعالى على وجه التسمية؛ وإنما وردت الآيات بما تضمناه من فعل التقديم والتأخير.

---

(١) انظر: الميسر في شرح مصابيح السنة، التوربشتي، (٥٣١/٢)، وشرح سنن أبي داود، العيني، (٤٢٠/٥).

(٢) انظر: التسعينية، ابن تيمية، (٨٠٨/٣)، ولوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية، السفاريني، (١م٢١٤).

(٣) انظر: بدائع الفوائد، ابن القيم، (٢٩٥/١).

فأما فعل التقديم فقد ورد مضافًا إلى اللّه تعالى بلفظ ظاهر في قوله جل جلاله: ﴿قَالَ لَا تَخۡتَصِمُواْ لَدَيَّ وَقَدۡ قَدَّمۡتُ إِلَيۡكُم بِٱلۡوَعِيدِ ٢٨﴾{ق:٢٨}، وأشار إليه بعض العلماء على وجه الاقتضاء لما دلت عليه مادته في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمۡ لَا يَسۡتَأۡخِرُونَ سَاعَةٗ وَلَا يَسۡتَقۡدِمُونَ ٣٤﴾ {الأعراف:٣٤}، فإن المعنى: لا يؤخرون أجلًا قدّمه اللّه تعالى، ولا يقدِّمون أجلًا أخَّرَه اللّه؛ لأن اللّه تعالى هو المقدِّم والمؤخِّر لما يشاء[١].

وأما فعل التأخير؛ فقد وردت اشتقاقاته مضافة إلى اللّه بلفظ ظاهر في عدة آيات، منها: قوله تعالى:﴿وَلَئِنۡ أَخَّرۡنَا عَنۡهُمُ ٱلۡعَذَابَ إِلَىٰٓ أُمَّةٖ مَّعۡدُودَةٖ لَّيَقُولُنَّ مَا يَحۡبِسُهُۥٓ﴾{هود:٨}، وقوله تعالى:﴿يَدۡعُوكُمۡ لِيَغۡفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمۡ وَيُؤَخِّرَكُمۡ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى﴾ {إبراهيم:١٠}، وقوله تعالى: ﴿قَالَ أَرَءَيۡتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِي كَرَّمۡتَ عَلَيَّ لَئِنۡ أَخَّرۡتَنِ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ لَأَحۡتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلٗا ٦٢﴾{الإسراء:٦٢}.

وأُشِيرَ إليه أيضًا على وجه الاقتضاء لما دلت عليه مادته، على ما تقدم آنفًا في فعل التقديم.

ثانيًا: في السنة النبوية:

ورد اسما اللّه المقدم والمؤخر في العديد من نصوص السنة النبوية، ووُرُودُهما فيها هو المعَوَّلُ عليه في ثبوتهما[٢]. ومن هذه النصوص ما ورد

(١) انظر: كتاب القَدَر، الفريابي، ص (٢٤٧)، وأضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، الشنقيطي، (٨٤٣/٧).

(٢) انظر: الأمد الأقصى في شرح أسماء اللّه الحسنى وصفاته العلى، ابن العربي، (٤٢١/٢).

في الصحيح ضمن أدعية النبي ﷺ، كما في حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أنه كان يدعو بهذا الدعاء: «ربِّ اغفر لي خطيئتي وجهلي، وإسرافي في أمري كله، وما أنت أعلم به مني، اللهم اغفر لي خطاياي وعَمْدي، وجهلي وهزلي، وكُلُّ ذلك عندي، اللهم اغفر لي ما قدَّمْتُ وما أخَّرْتُ، وما أسْرَرْتُ وما أعْلَنْتُ، أنت المقدِّم، وأنت المؤخِّر، وأنت على كل شيء قدير»(١).

وكما في حديث ابن عباس رضي الله عنهما من دعائه ﷺ في صلاة الليل وقيامه، قال: «كان النبي ﷺ إذا قام من الليل يتهجد قال: «اللهم لك الحمد أنت قَيِّمُ السماوات والأرض ومن فيهن، ولك الحمد...اللهم لك أسْلَمْتُ، وبك آمنتُ، وعليك توكَّلْتُ، وإليك أنَبْتُ، وبك خاصمْتُ، وإليك حاكَمْتُ، فاغفر لي ما قدَّمْتُ وما أخَّرْتُ، وما أسْرَرْتُ وما أعلَنْتُ، أنت المقدِّم، وأنت المؤخِّر، لا إله إلا أنت» أو: «لا إله غيرك»(٢).

ووَرَدَا أيضا فيما كان ﷺ يدعو به بين التشهد والتسليم، من حديث طويل لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، وفيه جاء: «ثم يكون من آخر ما يقول بين التشهد والتسليم: «اللهم اغفر لي ما قدَّمتُ وما أخَّرْتُ، وما أسْرَرْتُ وما أعلنتُ، وما أسرفتُ، وما أنت أعلم به مني، أنت المقدِّم وأنت المؤخِّر، لا إله إلا أنت»(٣).

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، (٨/٨٤)، ح (٦٣٩٨).
(٢) أخرجه البخاري في صحيحه بهذا اللفظ، (٢/٤٨)، ح (١١٢٠)، وبنحوه (٨/٧٠)، ح (٦٣١٧).
(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، (٢/١٨٥)، ح (٧٧١).

وأما ما تضمَّنَهُ اسم (المقدِّم) من فعل التقديم المضاف إلى اللّٰه ﷻ فقد وَرَد في السنة النبوية في حديث الرَّجُل الذي يبقى بين الجنة والنار بعد أن يفرغ اللّٰه من القضاء بين العباد، وفيه أنه يدعو اللّٰه، فيقول: «يا رب قدِّمني عند باب الجنة...فيُقَدِّمُهُ إلى باب الجنة»[1].

وورد فعل التأخير مسندًا إلى اللّٰه تعالى في عدة أحاديث، من أظهر ما صحَّ منها:

قوله ﷺ: «أَعْذَرَ اللّٰه إلى امْرِيءٍ أخَّرَ أجله، حتى بلَّغهُ ستين سنة»[2]. وقوله ﷺ في حديث أم حبيبة رضي الله عنها لما دَعَت اللّٰه تعالى: «اللهم أَمْتِعْني بزوجي رسول اللّٰه ﷺ، وبأبي أبي سفيان، وبأخي معاوية»: «قد سألت اللّٰه لآجالٍ مضروبة، وأيام معدودة، وأرزاق مقسومة، لن يُعَجِّلَ شيئًا قبل حِلِّه، أو يُؤَخِّرَ شيئًا عن حِلِّهِ...»[3]. وقوله ﷺ: «لا يزال قومٌ يتأخرون حتى يؤخِّرَهم اللّٰه»[4].

وعلى الرغم من الثبوت القطعي لاسمي اللّٰه (المقدم، والمؤخر) في الأدلة المتقدمة من السنة، إلا أن من الباحثين المعاصرين من يُرَجِّح أنهما ليسا من الأسماء الحسنى، ومَرَدُّ العلِّة في ذلك عنده هو احتمال المدح والذم في معناهما، مما يتنافى مع الحُسْنِ المطلق الذي تستوجبه أسماء اللّٰه تعالى.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، (١/١٦٠)، ح (٨٠٦)، و(٩/١٢٨)، ح (٧٤٣٧).
(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، (٨/٨٩)، ح (٦٤١٩).
(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، (٨/٥٥)، ح (٢٦٦٣).
(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، (٢/٣١)، ح (٤٣٨).

ويستدل لذلك ببعض أقوال العلماء التي يرى أن هذين الاسمين يجريان على ما ذُكِرَ فيها من نظائرهما من الأسماء التي لا تُعَدُّ من أسماء الله الحسنى، ومن ذلك قول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «أما تسميته سبحانه بأنه مُرِيْد، وأنه مُتَكَلِّمٌ؛ فإن هذين الاسمين لم يَرِدَا في القرآن، وفي الأسماء الحسنى المعروفة، ومعناهما حق، ولكن الأسماء الحسنى المعروفة هي التي يُدعى الله بها، وهي التي جاءت في الكتاب والسنة، وهي التي تقتضي المدح والثناء بنفسها، والعلم، والقدرة، والرحمة، ونحو ذلك، هي في نفسها صفات مدح، والأسماء الدالة عليها أسماء مدح. وأما الكلام، والإرادة، فلما كان جنسه ينقسم إلى محمود؛ كالصدق، والعدل، وإلى مذموم؛ كالظلم، والكذب، والله تعالى لا يوصف إلا بالمحمود دون المذموم؛ ... فلهذا لم يجيء في أسمائه الحسنى المأثورة: المتكلم، والمريد»[1][2].

وبُعْدُ هذا التوجيه والاستدلال عن الصِّحَّةِ - فيما يظهر لي، والله أعلم- يتبين من عدة وجوه:

١) أن كل ما ثبت من أسماء الله تعالى مما جاء النص عليه في كتاب الله، أو صح فيه الحديث عن رسول الله ﷺ، فهو بالغ في الحسن والثناء

(١) شرح العقيدة الأصفهانية، ص (٣١-٣٢). وانظر نحوه مما استشهدَ به أيضا في مدارج السالكين في منازل السائرين، ابن القيم، (٣٩٥/٤).

(٢) انظر: الأسماء الحسنى (تعريفها، ضابطها، أقسامها)، د. ذياب العلوي، مجلة الدراسات العقدية، الجامعة الإسلامية- الجمعية العلمية السعودية لعلوم العقيدة والأديان والفرق والمذاهب، مج ٩، ع ١٩، ٢٠١٧م، ص (٥٩-٦١).

والتمجيد أكمله[1]، كما دل على ذلك قول اللّه تعالى: ﴿قُلِ ٱدۡعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدۡعُواْ ٱلرَّحۡمَٰنَۖ أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ﴾[الإسراء:١١٠]، أي: إن دعوتموه باللّه حصل المقصود، وإن دعوتموه بالرحمن حصل المقصود؛ إذ أن كل أسمائه التي ثبتت بالتوقيف من القرآن أو الحديث حسنى[2]، وإذا حسنت أسماؤه كلها، فقد ثبت تحقق الحسن في اسميه (المقدِّم، والمؤخِّر)، لكونهما من أسمائه التي ثبتت – فيما تقدم آنفًا- بالسنة الصحيحة.

٢) أن النبي ﷺ دعا ربَّه بهذين الاسمين وتوسَّل إليه بهما في مظانِّ الدعاء من الصلاة، التي هي من أشرف مواطن العبودية وأعظمها، كما تقدم من رواية ابن عباس وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما من دعائه بهما في تهجده من الليل، وبعد تشهده قبل التسليم من الصلاة.

٣) دلالة هذين الاسمين على أوصاف الثناء، ومعاني العظمة والكمال للّه تعالى، كما هو ظاهر مما تقدَّم في معناهما، وما سَيَرِدُ لاحقًا بإذن اللّه من دلالاتهما في ثنايا المباحث التالية.

وهذه الأمور الثلاثة المتقدمة هي من أبرز ما يُشير إليه العلماء في معالم الحسن ومعانيه في أسماء اللّه تعالى، كما في قول القرطبي رحمه الله عند تفسيره لقول اللّه تعالى: ﴿أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ﴾[الإسراء:١١٠]:

(١) انظر: فائدة جليلة في قواعد الأسماء الحسنى، ابن القيم، ص (٢٩)، ولوامع الأنوار البهية، (١/١٢٧).

(٢) انظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية الأندلسي، (٣/٤٩٢)، وتيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، الشيخ عبدالرحمن السعدي، ص (٤٦٨).

«أي التي تقتضي أفضل الأوصاف وأشرف المعاني. وحُسْنُ الأسماء إنما يتوجَّهُ بتحسين الشرع لإطلاقها والنَّصِّ عليها، وانضافَ إلى ذلك أنها تقتضي معاني (حسانًا)[1] شريفة»[2].

وكما في قول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «الأسماء الحسنى المعروفة هي التي يُدعى الله بها، وهي التي جاءت في الكتاب والسنة، وهي التي تقتضي المدح والثناء بنفسها»[3]، ونحو ذلك من الشواهد الظاهرة في تحقق دلالاتها وأوصافها على هذين الاسمين[4].

٤) أن قياس هذين الاسمين على (المتكلم والمريد) التي لا تصح أن تكون أسماءً لله كما في الشاهد المستدل به- هو قياس مع الفارق؛ إذ أن المعوَّل عليه في إطلاق الأسماء على الله تعالى وتسميته بها هو التوقيف من الكتاب أو السنة، ولم يتحقق ذلك في (المتكلم، والمريد)، خلافا لـ (المقدِّم، والمؤخِّر) اللذَيْنِ ثَبَتَا بالدليل القطعي من السنة.

المطلب الثالث: نوعهما في أسماء الله تعالى:

أ) نوعهما باعتبار الإفراد والاقتران في إطلاقهما على الله:

مقتضى هذا النوع من التقسيم في أسماء الله: أن من أسماء الله

(١) هكذا في الأصل، والصواب لغة: (حسنة)، ليطابق النعت المنعوت في نوعه.

(٢) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، (١٠/٣٤٣).

(٣) شرح العقيدة الأصفهانية، ص (٣١).

(٤) انظر على سبيل المثال: تيسير الكريم الرحمن، ص (٣٠٩)، ومعارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول، الشيخ حافظ حكمي، (١/١١٣).

تعالى ما يسوغ أن يطلق عليه بمفرده، ومنها ما يطلق عليه مقترنًا بغيره، وهذا الاقتران في أسماء الله على ضربين:

الأول: اقتران يزداد به الاسم كمالًا على كمال معناه، وهو الواقع في غالب أسماء الله تعالى.

الثاني: اقتران لزوم، يتحقق به الكمال، ويرتفع به توهم النقص في معناه مفردًا. وأمثلة هذا النوع من الاقتران هي ما اصطُلِح على تسميتها بـ (الأسماء المزدوجة)، وتعني: الأسماء التي لا تطلق على الله تعالى إلا مقترنة بمقابلها الذي يجري معها - وإن تعددت - مجرى الاسم الواحد الذي يمتنع فصل حروفه عن بعض(١).

وحاصل النظر لمقام اسمي الله (المقدِّم، والمؤخِّر) باعتبار هذا الوجه من التقسيم - فيما اطلعت عليه من كلام المصنفين في أسماء الله قديمًا وحديثًا - يعود إلى ثلاثة أنواع من الأقوال:

النوع الأول: أقوال يدل ظاهر ألفاظها على إيجاب الاقتران بينهما تحقيقًا، على اختلاف بينها في عدم جواز الإفراد لأيٍّ من الاسمين، أو اختصاص ذلك باسم (المؤخِّر) دون (المقدِّم). ومن الشواهد الواردة في ذلك: قول الحليمي رحمه الله: «ولا ينبغي أن يُدعى جلَّ ثناؤه بالمؤخِّر إلا مع المقدِّم»(٢). وقول القرطبي رحمه الله: «وهذان الاسمان من أسماء الله تعالى المزدوجة، كالأول والآخر، والمبدىء والمعيد، والقابض والباسط،

(١) انظر: بدائع الفوائد، (١/٢٩٤).
(٢) المنهاج في شعب الإيمان، (١/٢٠٨).

والخافض والرافع، والضار والنافع، فهذه الأسماء لا تقال إلا مزدوجة كما جاء في الكتاب والسنة، هكذا قال بعض العلماء»[1].

وبنحو قول القرطبي، قال العلَّامتان: السعدي[2]، وابن عثيمين[3]، رحمهما الله.

ومُوَجِبُ هذا الاقتران عند القائلين بهذا الرأي: تحقيق الكمال[4]، وإبراز معنى الإحاطة الزمنية بالجمع بين التقديم والتأخير[5].

النوع الثاني: أقوال تدل على استحسان الاقتران بينهما. ومن ذلك قول الخطابي رحمه الله: «والجمع بين هذين الاسمين أحسن من التفرقة»[6]، ونَقَله عنه البيهقي[7]، والتوربشتي[8].

النوع الثالث: أقوال يُستظهر من ألفاظها نفي الجزم بأنهما من الأسماء المزدوجة. ومن ذلك قول ابن آدم الولّوي في تعليقه على كلام القرطبي المتقدم آنفًا في إيجاب الاقتران بينهما: «قال الجامع - عفا الله عنه-: قوله: «لا تقال إلا مزدوجة» في إطلاقه نَظَرٌ لا يخفى، فتأمله بالإمعان»[9].

---

(١) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، (٧/٤٨).

(٢) انظر: تفسير أسماء الله الحسنى، ص (٢٣٨).

(٣) انظر: فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام، (٦/٥١١).

(٤) انظر: تفسير أسماء الله الحسنى, السعدي، ص (٢٣٨).

(٥) انظر: فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام، (٦/٥١١).

(٦) شأن الدعاء، ص (٨٧).

(٧) انظر: الأسماء والصفات، (١/٢٠٩).

(٨) انظر: الميسر في شرح مصابيح السنة، (٢/٥٣١).

(٩) البحر المحيط الثجاج في شرح صحيح الإمام مسلم بن الحجاج، (٤٢/٣٤٤).

وهذا المسلك، وإن لم أجد نصًّا صريحًا عليه إلا في آراء بعض المعاصرين، إلا أن في عدم إيراد هذين الاسمين ضمن ما اصطُلح على تسميته بالأسماء المزدوجة أو ما يُعَبِّرُ عن معناها عند بعض العلماء المتقدمين(١) - مع محدودية تلك الأسماء-، ما يعتضد به هذا الرأي.

والذي يظهر لي من حاصل النظر في هذه الأنواع الثلاثة المتقدمة - والله أعلم- هو الجمع والمقاربة بين الثاني والثالث منهما، بما مفاده: أن اسمي الله تعالى (المقدِّم، والمؤخِّر) ليسا من الأسماء التي يلزم فيهما الاقتران؛ بل ظاهر الحسن والكمال متحقق في كل واحد منهما بإفراد، إلا أن الجمع بينهما يفضي إلى مزيد من الكمال والإحاطة بأطراف الثناء.

وأما القول بأنهما من الأسماء التي يجب اقترانها، فحَمَلَ على استبعاده تقدُّم ثبوت هذين الاسمين في أسماء الله الحسنى، وكل ما ثبت من أسمائه الحسنى فحُسْنُه مطلق من كل وجه، فلا يدخل فيه سوء ولا

(١) انظر على سبيل المثال: تفسير أسماء الله الحسنى، إبراهيم الزجاج، (٥٩/٧٠)، ولوامع البينات شرح أسماء الله تعالى والصفات، محمد الرازي، ص (٢٣٧)، وشرح أسماء الله الحسنى، عبدالله البيضاوي، ص (٣١١)، والاعتقاد الخالص من الشك والانتقاد، ابن العطار، ص (٢٤٩)، وبيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، (٣/٣٠٠)، ومتن القصيدة النونية، ابن قيم الجوزية، ص (٢١٤)، ومعارج القبول، (١/١١٧). ومما تحسن الإشارة إليه أن بعض هؤلاء العلماء المتقدمين، كالزجاج، والرازي، والبيضاوي، لم يفردوا الكلام عن الأسماء المزدوجة تحديدًا وقصدًا؛ وإنما استُنطق الشاهد بمفهوم المخالفة لما جروا عليه في كتبهم المذكورة من التنصيص على وجوب الاقتران أو استحبابه وأولويته في العديد من الأسماء، كالباسط القابض، والخافض الرافع، والمعز المذل، والضار النافع، بخلاف (المقدِّم، والمؤخِّر) إذ لم يشيروا فيهما إلى شيء من ذلك.

نقص ولا شائبة عيب بأي حال من الأحوال، لا احتمالاً ولا فرضًا[1]، وإطلاقه على ذات الله تعالى بالنص الثابت شرعًا هو وجه من وجوه الحسن، يندفع به كل معنى متوهم للنقص؛ فليس في أسمائه الثابتة اسم يتضمن الشر، وإن كان الشر في مفعولاته ومخلوقاته، فليس في فعله، بل أي شيء أضيف إليه لم يكن شرًّا، كما دل على ذلك قوله ﷺ في الحديث: «والخير كله في يديك، والشرُّ ليس إليك»[2][3].

وإلى هذا المعنى أشار ابن الوزير اليماني فيما علَّل به عدم جواز إفراد اسم (الضَّار) عن (النافع)؛ فإنه ردَّ ذلك إلى أمرين: أحدهما: أن اسم (الضَّار) غير مشتمل بنفسه على الحمد والثناء. والآخر: عدم ثبوته في الصحيح. ثم عقَّب على الثاني بأنه أشدُّ في العلَّة فيه؛ فإن الترمذي رواه[4] من غير تصحيح ولا تحسين له أيضًا، بل نصَّ على أنه ليس له إسناد صحيح، وإذا كان الأمر كذلك فلا يُسَلَّم لمن استنبط إدخال الضار في الأسماء الحسنى بالرأي، وهذا يعم جميع الأسماء الحسنى؛ فإن التخصيص لبعضها تحكم[5]. ومُؤَدَّى ذلك: أن كل اسم أطلق على الله تعالى بنص ثابت صحيح، فهو جائز الإفراد.

---

(١) انظر: بدائع الفوائد، (١/٢٩٦)، ومجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين، (١٠/٩٠٠).

(٢) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، (٢/١٨٥)، ح (٧٧١).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى، (٨/٩٦)، وفائدة جليلة في قواعد الأسماء الحسنى، ص (٢٩)، وشفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، ابن قيم الجوزية، (٢/٨٢).

(٤) انظر: جامع الترمذي، (٥/٤٨٦)، ح (٣٥٠٧).

(٥) انظر: العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، (٧/ ٢٠١- ٢٠٤).

ب) نوعهما من حيث متعلقهما المعنوي:

تُقَسَّمُ أسماء اللّه الحسنى بحسب معانيها الدلالية إلى عدة تقسيمات. وثمة أمر تجدر الإشارة إليه قبل ذكر شيء منها، وهو أن إدراك معاني أسماء اللّه تعالى على وجه التفصيل والكمال، هو أمر تَقْصُرُ دونه الأفهام، وتنتهي عنده معارف الأنام؛ فإن أعرف الخلق بربِّهِ ﷺ قد اعترف بعجزه عن بلوغ هذا المقام، فقال: «لا أحصي ثناءً عليك»[(١)][(٢)]، وعلى هذا فإن أسماء اللّه تعالى لها من سعة المعاني وتعددها ما يفضي إلى إمكانية إلحاق بعضها بقسمين أو أكثر من هذه التقسيمات[(٣)].

ويمكن إجمال مقام اسمي اللّه (المقدِّم، والمؤخِّر) في أبرز هذه التقسيمات الدلالية على النحو التالي:

١- النظر إلى متعلقهما المعنوي باعتبار رجوع أسماء اللّه الحسنى إلى أسماء الجلال وأسماء الجمال، فأسماء الجلال هي المشتملة على معاني الملك، والكبرياء والعظمة، والسلطان والعزّة، ونحو ذلك من النعوت التي تُخْضِع القلوب لباريها، وتملأها هيبة له وإجلالا، وأسماء الجمال هي المشتملة على معاني الرحمة والبِرِّ، واللطف والإحسان، ونحو ذلك من النعوت التي تحمل القلب على تقوية الرجاء باللّه تعالى، وتملأه محبة له واطمئناناً[(٤)].

(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، (٢/٥٢)، ح (٤٨٦).

(٢) انظر: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، (٢/٩٠)، والتمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ، ص (٥٠٤).

(٣) انظر: المنهاج في شعب الإيمان، (١/١٨٧).

(٤) انظر: التوضيح المبين لتوحيد الأنبياء والمرسلين من الكافية الشافية، الشيخ عبدالرحمن

ومَرَدُّ اسمي الله المقصودين في هذا المقام إلى النوع الأول، وهي أسماء الجلال؛ وذلك أنهما مشتملان على فِعْلَيِّ التقديم والتأخير الصادرَيْن عن قدرة الله الكاملة، ومشيئته النافذة، وحكمته التامة[1]، التي هي أوصاف تتحصل عن مقتضيات الجلال والعظمة.

٢- النظر إلى متعلقهما المعنوي باعتبار الأسماء الثلاثة التي تُعَدُّ أُصُولًا ومَجْمَعًا لمعاني سائر أسماء الله تعالى الحسنى، وهي: الله، والرب، والرحمن.

فاسم (الله) هو الاسم المعظم الذي تضاف إليه الأسماء كلها، ويستلزمها ويدل عليها إجمالا، كما هو ظاهر من نسبتها إليه في قوله تعالى:﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾{الأعراف:١٨٠}.

واسم (الرب) هو الأصل الأخص فيما دل على معاني القوة ونفوذ المشيئة وتدبير أمر الخليقة، والتفرد بالنفع والضر، والعطاء والمنع.

واسم (الرحمن) هو الأصل الأخص فيما دل على معاني اللطف والرأفة والبر والإحسان[2].

والاسمان المرادان مع اندراجهما في الجملة مع كل أسماء الله تعالى في النسبة إلى الأصل الأول من هذه الأسماء الجامعة، فإنهما يلتحقان بالأصل الثاني على وجه الخصوص والتفصيل في دلالاتهما الظاهرة على

السعدي، ص (٣٩-٤٠)، والتمهيد لشرح كتاب التوحيد، ص (٥٠٥).

(١) انظر: شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، (١٩٧/٢)، وتوضيح الكافية الشافية، الشيخ عبدالرحمن السعدي، ص (٩٥).

(٢) انظر: مدارج السالكين، (٥٠/١).

معاني الربوبية، لا سيما في باب التدبير؛ فإن تقديم الله تعالى وتأخيره لما يشاء من الأمور دالٌّ على أن أَزِمَّةَ الأمور كلها بيديه، ومدار تدبير الممالك كلها عليه(١)؛ ولذا ضمَّنهما الحليمي في عِداد ما ذكره من الأسماء التي تتبع إثبات التدبير لله دون سواه(٢)، وتَبِعَه في ذلك البيهقي أيضا(٣).

وبالنظر إلى المتعلق المعنوي لاسمي الله (المقدِّم، والمؤخِّر) في الاعتبارين المتقدمين، يتحصَّلُ أن مُؤَدَّاهما ومضمون دلالتهما - في كلا الاعتبارين- مؤتلف ومتفق، وإن اختلفت وجوه تقاسيمهما.

ج) نوعهما من حيث الصفتين المتضمنتين فيهما:

اسما الله (المقدِّم، والمؤخِّر) دالَّان على صفتي التقديم والتأخير، شأنهما في ذلك كشأن سائر أسماء الله تعالى التي ليست بمجرد أعلام محضة فارغة من المعاني، بل كل اسم منها يدل على صفة يتميز بمعانيها عن غيره من الأسماء(٤).

وصفتا التقديم والتأخير يتبين نوعهما بالنظر إلى الاعتبارات التي يُبنى عليها تقسيم صفات الله تعالى، ومن أبرزها في هذا المقام:

١) تقسيمها باعتبار قيامها بالرب عز وجل وتعلقها به إلى صفات ذاتية، وصفات فعلية.

---

(١) انظر: مدارج السالكين، (٢٩٩/٤).
(٢) انظر: المنهاج في شعب الإيمان، (٢٠٠/١، ٢٠٧، ٢٠٨).
(٣) انظر: الأسماء والصفات، (١٢٨/١، ٢٠٩).
(٤) انظر: شرح العقيدة الأصفهانية، ص (١٢٦)، ومدارج السالكين، (٤٣/١, ٤٥).

فالصفات الذاتية: هي التي لا تَنْفَكُّ عن الرب جل جلاله، وتُلَازِم ذاته على الدوام.

والصفات الفعلية: هي المتعلقة بمشيئة اللّه تعالى، إن شاء فعلها، وإن شاء لم يفعلها[1]. وهذه الصفات الناشئة عن أفعال اللّه تعالى، وإن كانت مفعولاتها وأفرادها محدَثة؛ إلا أنها من حيث أصل الصفة وجنسها تتفق مع الصفات الذاتية في تعلقها بذات اللّه واتصافه بها أزلًا وأبدًا[2].

وصفتا التقديم والتأخير تتعلقان بالنوعين معًا؛ فهما ذاتيتان باعتبار أصلهما وقيامهما بذات اللّه تعالى، وفعليتان باعتبار أفعال التقديم والتأخير المتعلقة بالمخلوقات في ذواتها، ورُتَبِها، وأوصافها، ونحو ذلك مما هو صادر عن إرادة اللّه تعالى التي اقتضت تقديم بعضها على بعض، وتأخير بعضها عن بعض، وحدوث ذلك متدرجًا شيئًا فشيئًا في وقته المقدر[3].

وإلى هذا المعنى أشار ابن القيم رحمه الله في نونيته بقوله:

«وهو المقدِّم والمؤخِّر ذانك الصفتان للأفعال تابعتان وهما صفات الذات أيضا إذ هما بالذات لا بالغير قائمتان»[1].

٢) تقسيمها باعتبار أدلة ثبوتها إلى صفات سمعية (خبرية)، وصفات

(١) انظر: الأسماء والصفات، (١/٢٧٦)، والتنبيهات اللطيفة فيما احتوت عليه الواسطية من المباحث المنيفة، عبدالرحمن بن ناصر السعدي، ص (٤٤).

(٢) انظر: الصفدية، أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، (٢/٨٨-٨٩)، والعرش، محمد الذهبي، (١/١٤٢).

(٣) انظر: الأسنى في شرح أسماء اللّه الحسنى، محمد بن أحمد القرطبي، (١/٣٧٥)، والتوضيح المبين لتوحيد الأنبياء والمرسلين، ص (١٤٧-١٤٨).

سمعية عقلية.

فالصفات السمعية الخبرية يُراد بها: ما لا سبيل لإثباته إلا بطريق الخبر الصادق عن الله أو عن رسوله ﷺ، مثل إثبات العينين، واليدين، والنزول، والاستواء.

والصفات السمعية العقلية: هي التي يتعاضد العقل مع السمع في الدلالة عليها، كالقدرة والعلم والحياة[٢].

وبالنظر إلى المعنى الفارق بين النوعين المتقدمين، يتبين أن صفتي التقديم والتأخير تندرجان تحت النوع الثاني منهما؛ فمع دلالة النصوص الثابتة عليها كما تقدم في المطلب الثاني، فإن العقل السليم يهتدي إليهما ويستدل على آثارهما، إذا أَعْمَلَ اللحظَ وأَمْعَنَ النَّظَرَ في انتظام مقادير المخلوقات في الكون، وترتيب الحوادث والموجودات، وإحكام مواقيتها من غير خلل ولا تفاوت.

(١) الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية، محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، ص (٢١٣).
(٢) انظر: شرح العقيدة الأصفهانية، ص (١٠١-١٠٢)، والرسالة الأكملية فيما يجب لله من صفات الكمال، أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، ص (٧-٨)، وحقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين، د. عبدالرحيم السلمي، ص (٢٣٧).

المبحث الثاني
مظاهر التقديم والتأخير الإلهي

يتجلَّى تقديم الله لما قدَّم، وتأخيره لما أخَّر، في مظاهر كثيرة ومتنوعة، إلا أن الناظر فيها يجدُ أنها على كثرتها وتعدُّد أنواعها تتفرع عن قسمين رئيسين، هما:

١) التقديم والتأخير القدرِيَّان الكونيَّان.

٢) التقديم والتأخير الشرعيَّان الدينيَّان.

المطلب الأول: التقديم والتأخير القدرِيَّان الكونيَّان: وهما اللَّذان يتعلقان بالخلق والتقدير، ولا تقتضي أحكامهما الدلالة على رضا الله ومحبته(١).

وأمثلة التقديم والتأخير الكونيَّان كثيرة جدًّا، لا حدَّ لها ولا حصر؛ فكُلُّ أفعاله جلَّ شأنه دائرة بين التقديم والتأخير(٢).

وقد يكون هذا النوع من التقديم والتأخير بالزمان، وقد يكون بالمكان، وقد يكون بالأوصاف الحسية.

فأما التقديم والتأخير بالزمان؛ فقد يكون باعتبار الخلق والإيجاد، كتقديم الأبُوَّة على البُنُوَّة(٣)، وتقديم خلق الجن على الإنس، كما في قوله

(١) انظر: التوضيح المبين لتوحيد الأنبياء والمرسلين، ص (١٤٦).

(٢) انظر: تفسير أسماء الله الحسنى, السعدي، ص (٢٣٨)، وشرح الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية، الشيخ محمد العثيمين، (٣/٢٢٦).

(٣) انظر: المنهاج في شعب الإيمان، (٣/٤١٢).

تعالى: ﴿وَٱلۡجَآنَّ خَلَقۡنَٰهُ مِن قَبۡلُ مِن نَّارِ ٱلسَّمُومِ ٢٧﴾{الحجر:٢٧}[١]، وتقديم خلق آدم عليه السلام على سائر الأنبياء، وتأخيره عن خلق الأرض والسماء، كما هو مدلول عليه بمقتضى قول الله جل شأنه: ﴿هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖۚ﴾{البقرة : ٢٩}[٢]، والتقديم والتأخير الذي يكون بين الخلائق في الولادة والأرزاق والآجال، وبين الحوادث والمواقيت الكونية، كما يكون بين الليل والنهار[٣].

وقد يكون التقديم والتأخير الزماني باعتبار السببية؛ فكُلُّ ما يُعرف من الأسباب والعِلَلِ فهو متقدِّمٌ حتمًا على مُسَبَّبِهِ ومَعْلُولِهِ تقدُّمًا زمانيًا[٤].

وأما التقديم والتأخير بالمكان؛ فهو كتقديم السماء على الأرض، وتأخير الأجرام السفلية عن العلوية[٥].

وأما التقديم والتأخير بالأوصاف الحسية؛ فهو كتقديم الأنعام والطيور فيما يُؤْكَلُ من الحيوان، وتقديم الحِنْطَة، والنخل، والزيتون، والعنب، والتين، فيما يُؤْكل من النبات، وتقديم الياقوت، والجوهر، والذَّهب، على غيرها من الجمادات[٦]، فكُلُّ هذه الأشياء التي أجمعتْ أفهامُ الناس

(١) انظر: بدائع الفوائد، (١/١١٧).

(٢) انظر: فتاوى السبكي، علي السبكي، (٢/٥٥٢)، والتحرير والتنوير(تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، محمد الطاهر ابن عاشور، (١٥/٣٤٣).

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية، (٣/٢٢٦، ٢٣٤).

(٤) انظر: الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية، (٤/٤٨٤).

(٥) انظر: لوامع البينات، ص (٢٣٧)، وشرح الطيبي على مشكاة المصابيح، المسمى بـ (الكاشف عن حقائق السنن)، الحسين الطيبي، (٦/١٨٠٦).

(٦) انظر: مخطوط الإنباء في شرح حقائق الصفات والأسماء، أحمد بن معد بن عيسى بن وكيل التجيبي، اللوح (٢/١٤٠).

على تقديمها، وجَرَتْ عوائدهم بذلك، إنما هي بتقديم الله تعالى لها في أوصافها، وتأخير سائر الأشياء من أجناسها عنها.

وإلى هذا المعنى أشار ابن عيسى التَّجيبي رحمه الله بقوله: «فلو اجتمع جميع الجِنَّة والناس على أن يُقَدِّموا على الذَّهَبِ النُّحاس، ما أطاقوا على ذلك، حتى يكون الله يُقَدِّم ويُؤَخِّر ما شاء من الأنواع والأجناس، واعتبر المسك الذي هو دم الغزال، كيف قدَّمه الله على سائر الطِّيِّب، فلِلَّه التقديم والتأخير، والتفضيل والترتيب، وله في كل ذلك سِرٌّ غريب، يتذكر به الأرِيب»[1].

المطلب الثاني: التقديم والتأخير الشرعيَّان الدينيَّان: ويُراد بهما: تقديم الله تعالى لبعض خلقه على بعض في الشَّرَفِ والرُّتْبة، والفضائل الدينية، وحقائق العلم والإيمان، وتأخير بعضهم عن بعض في هذه الأمور ونحوها، مما هو متعلق بالدلالة على رضا الله تعالى ومحبته[2].

فالله سبحانه وتعالى قد قدَّم أشرف الأنام نبينا صلى الله عليه وسلم على غيره من سائر الخلائق بالرِّفْعَة والفضل، وجعل صناديد الكفر والضلال كأبي جهلٍ وأبي لهبٍ في أسفل الدركات، وبَيْنَ هذين الطرفين المتبايِنَيْن درجات متفاوتة في مقامات التَّقَدُّم والتَّأَخُّر، فالنبي صلى الله عليه وسلم مقَدَّمٌ في أولي العزم من الرسل، وأولو العزم مقَدَّمون على غيرهم من سائر الأنبياء والمرسلين[3]،

(١) انظر: مخطوط الإنباء في شرح حقائق الصفات والأسماء، اللوح (٢/١٤٠، ١/١٤١).
(٢) انظر: التوضيح المبين لتوحيد الأنبياء والمرسلين، ص (١٤٦).
(٣) انظر: لوامع البينات، ص (٢٣٧)، وشرح أسماء الله الحسنى، ص (٣١١).

والأنبياء مقدَّمون على جميع الخلق على اختلاف مقاماتهم ومنازلهم في العلم والعمل، كما رتَّبهم الله تعالى وقدَّم الأفضل منهم فالأفضل في قوله: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقٗا ٦٩﴾[النساء:٦٩] [1].

وقد قدَّم الله تعالى أوائل هذه الأمة على أواخرها في سوابق الإيمان ومناقبه ودرجاته، فقال: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ﴾[التوبة:١٠٠]، فأصل السَّبْق: هو التَّقدُّم في الزمان، أو المكان، أوالصِّفَة[2]، والسَّبْق المراد هاهنا هو السَّبْق في الإيمان؛ فإن سياق الآية قد جاء في مقام التمييز بين أحوال المؤمنين وغيرهم من الكفار والمنافقين[3]، ومن المعلوم أن الله تعالى إنما فضَّل السابق على المسبوق، وجعل التَّابع دون المتبوع، لا بِوَثَاقةِ الأجسام، ولا بكثرة الأموال؛ فإن تلك الأمور لم تكن سِمَةُ الرَّعِيل الأَّول؛ فعُلِمَ أن ميزان التَّقديم هو السَّبْق في فضائل الإيمان وصلاح الأعمال، وصدق النية وقوة اليقين، فبِهَا قُدِّموا، وبالإبطاء عنها أُخِّرَ عنهم من قصَّروا[4]؛ فإن السابقة في الإيمان تُقَوِّي الدين، وتُوجب

(١) انظر: تحرير المقال في موازنة الأعمال وحكم غير المكلفين في العقبى والمآل، عقيل بن عطية القضاعي، (١/٤٢- ٤٣)، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل، عبدالله بن عمر البيضاوي، (٢/٨٢).

(٢) انظر: أحكام القرآن، محمد بن عبدالله بن العربي، (٢/٥٧٠).

(٣) انظر: التحرير والتنوير، (١١/١٧).

(٤) انظر: الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة، عبيدالله بن محمد العكبري،(٢/٨٣٥).

الفضيلة؛ لما يتحصَّلُ عنها من اقتداء اللاحق بالسابق، جريًا على عادة الناس في استنهاض دواعيهم وتَقَوِّيها بما يَرَوْن من أمثالهم في حال الدين والدنيا، فمن هذا الباب أيضا قُدِّم المهاجرون على الأنصار؛ فإنهم مع ما احتملوه في ذات الله زمنًا مديدًا من كفار قريش، ومن المضارِّ الناشئة عن مفارقتهم للأهل والأوطان؛ كان لهم قَصَبُ السَّبْق على الأنصار في الإيمان الذي هو رأس الفضائل كلها، وبمقتضاه فتحوا باب قبول الدين والشريعة من النبي ﷺ[1].

ومن أمثلة هذا القسم الشَّرعي أيضا في باب التأخير: تأخيرُ الله تعالى لبعض الأمور عن حِيْنِ توَقُّعِ الخلائقِ لوقوعها لحكمةٍ يعلمها[2]، كتأخير نصرة أوليائِهِ المؤمنين ابتلاءً لهم، وتربيةً لنفوسهم، وكسرًا لدواخلِ الشموخ والاستعلاء أن تتطرقَ إلى نفوسهم[3] بدوامِ وقوع النُّصرة في أَوَانِ تَوَقُّعِهم وتَطَلُّعِهم لها، وتأخيرِ إجابة الدعاء لوجوهٍ من الحكمة متعددة، فقد تُؤَخَّر لعدم استيفاء الداعي شروط إجابة الدعاء من إطابة المطْعَم، والمشْرَبِ، والملْبَسِ، ونحو ذلك[4]، وقد تُؤَخَّر لتشتَدَّ أواصرُ عبودية الإلحاح واللَّجَأِ والافتقار في قلب الداعي، وتعظم دواعيها، وقد تُؤَخَّر ليكون حصول المطلوب على وجهٍ أتم وأبلغ وأحْكَم في وقت آخر،

(١) انظر: مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، محمد الرازي، (٥/٥١٦).
(٢) انظر: شأن الدعاء، (١/٨٧).
(٣) انظر: فتح الباري بشرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (٧/٣٤٧).
(٤) انظر: منحة الباري بشرح صحيح البخاري، المسمى (تحفة الباري)، زكريا بن محمد الأنصاري، (٣/٢١٦).

كما في دعوة المظلوم التي قد تُؤَخَّر - مع اختصاصها بمزيد القبول[1]- إمهالًا للظالم لإرضاء خَصْمِهِ، والرُّجوع عن ذنبه ومَظْلَمَته، على ما جاء في قوله ﷺ: «ودعوة المظلوم يرفعها اللّه فوق الغَمَام، ويفتح لها أبواب السماء، ويقول الرب: «وعزتي لأنصرنَّك، ولو بعد حين»[2][3].

ومن أهم المقاصد العقدية التي ينبغي استحضارها في هذا المقام: الإشارة إلى أنه لم يتقدم من تَقَدَّمَ من الناس بمَحْضِ علمه وعمله وإرادة نفسه، ولم يتأخر من تأَخَّرَ منهم بمثل ذلك؛ وإنما بتقديم اللّه تعالى أو تأخيره لهم، فإن اللّه تعالى يَمُنُّ على بعض عباده بالتوفيق للطاعة، وبَعْثِ دواعيها في نفوسهم، وإِقْدَارهم على فعلها، وتحبيبها لهم، ولو كان الأمر موكولًا إلى نفوسهم لقَصُرَتْ عن ذلك ولم تُذْعِن للإيمان، ولكن اللّه عليم بمن يصلح لفضله، وتزكو نفسه بالخير والهدى، ومن لا يصلح لذلك، فيختم على قلبه، ويثبِّطه ويؤخِّره، وقد نصَّ على ذلك في مواضع عديدة من كتابه، فقال: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾{الأنعام:١٢٥}، وقال: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ﴾{الحجرات:٧}، وقال: ﴿رَضُوا۟ بِأَن يَكُونُوا۟ مَعَ ٱلْخَوَالِفِ وَطَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾{التوبة:٩٣}[4].

(١) انظر: شرح الطيبي على المشكاة، (١٧١٧/٥).

(٢) أخرجه الترمذي في جامعه (٥٤٨/٥)، ح (٣٥٩٨)، وحسَّنه.

(٣) انظر: المفاتيح في شرح المصابيح، الحسين بن محمود المظهري، (١٢١،١٣١/٣).

(٤) انظر: الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية، (٢٠٣،٢٥٤/٣)، ومدارج السالكين، (٣٤٥/١)، (٢٧/٢-٢٨).

وثمة مسائل تتحصَّل من استعراض القسمين المتقدمين من مظاهر التقديم والتأخير المضافين إلى الله، والنظر في أمثلتهما، ومن أبرزها:

١) أن كلا القسمين المتقدمَيْن قد يكون التقديم والتأخير فيهما حقيقيًّا، وقد يكون نسبيًّا.

ويُقْصد بالتقديم والتأخير الحقيقي: أن يكون الشيء مقدَّمًا على غيره أو مؤخَّرًا عنه على وجه الإطلاق، ومن كل وجهٍ واعتبار.

وأما التقديم والتأخير النسبي: فهو تقديم الشيء أو تأخيره نسبيًّا بالنظر إليه في سياق معين، وفقًا لمقارنته بشيء آخر، فيكون مقدَّمًا باعتبار، ومؤخَّرًا باعتبار آخر، أي أن الحكم بتقديمه أو تأخيره ليس على وجه الإطلاق الثابت الذي لا يتغير[١].

وأمثلة النوع الأول في الجانب الكوني مما لا سبيل للعلم به على وجه التفصيل؛ فإنا لا نعلم ما قُدِّمَ من أوَّل جنس المخلوقات مطلقًا، كما أنَّا لا نعلم ما سيؤخِّرُ الله تعالى خَلْقَهُ بعد قيام القيامة، ودخول الخلائق إلى منازلهم من الجنة أو النار[٢].

ولا يُشْكِلُ على هذا الأحاديث الثابتة في أوائل المخلوقات الكونية، كقوله ﷺ: «كان الله ولم يكن شيءٌ قَبْلَه، وكان عرشه على الماء»[٣]، وقوله: «إنَّ أوَّلَ ما خلق الله القلم، فقال له: اكتب، فجرى بما هو كائن

(١) انظر في الإشارة إلى هذا المعنى إجمالا، وذكر الأمثلة الدالة عليه: التوضيح المبين لتوحيد الأنبياء والمرسلين، ص (١٤٦)، وشرح الكافية الشافية، (٢٣٤/٣).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى، (٢٣١/١٨)، و التوضيح المبين لتوحيد الأنبياء والمرسلين، ص (١٤٧).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، (١٢٤/٩)، ح (٧٤١٨).

إلى الأبد»[1]؛ فإنَّ المراد بأَوَّليَّةِ هذه المخلوقات - كالماء، والعرش، والقلم- أَوَّليَّتُها في العالم الكونيِّ المشهود لنا، لا أوَّل جنس المخلوقات مطلقًا[2].

وأما الجانب الديني من التقديم والتأخير الحقيقي فمن أمثلته: تقديم النبي ﷺ بالفضل مطلقًا على سائر الخلائق، وتأخير إبليس - الذي هو شَرُّ الخليقة قطعًا- عن سائر الخلق مطلقًا[3].

وأمثلة النوع الثاني - وهو التقديم والتأخير النسبي- تظهر بالنظر في المخلوقات والأحداث من جهةِ تَوَالِيها وتَتَابُعِها، فكُلُّ متقدِّم على غيره، متأخر عن سابقه[4]، كتقديم خلق نوح عليه السلام وزمن دعوته على من بعده من سائر الأنبياء، وتأخيره عن خلق آدم كونًا، وتقديم موسى عليه السلام فضلًا ودينًا على غيره من الخلق سوى محمد وإبراهيم، وتأخيره عنهما، عليهم جميعًا من الله الصلاة والسلام[5].

٢) قد يجتمع القسمان المتقدمان من التقديم والتأخير -الكوني، والديني- في الشيء الواحد، فيكون مقدَّمًا كونًا وشرفًا، كعرش الله تعالى الذي هو أعظم المخلوقات ومن أوائلها، وقد ينفرد الشيء بأحدهما دون الآخر، فيكون مقدَّمًا في الخلق، مؤخَّرًا في الفضل والشرف، كإبليس الذي قد خُلِق قبل موجودات كثيرة، هو شرُّها كلها، أو يكون مؤخَّرًا في الخلق

(١) أخرجه الترمذي في جامعه، (٥/٣٤٨)، ح (٣٣١٩)، وقال: «هذا حديث حسن صحيح غريب».
(٢) انظر: مجموع الفتاوى، (١٨/٢١٣-٢٢٠).
(٣) انظر: التوضيح المبين لتوحيد الأنبياء والمرسلين، ص (١٤٧)
(٤) انظر: شرح الكافية الشافية، (٣/٢٣٤).
(٥) انظر: التوضيح المبين لتوحيد الأنبياء والمرسلين، ص (١٤٧).

مقدَّمًا في الفضل والشرف[1]، فلا يستلزم التقدم الكوني ارتفاع الفضل والمنزلة، بل قد يكون المتأخر هو الأعلى فضلاً، فالله سبحانه وتعالى قد جعل أفضل الكتب والأنبياء والأمم هو آخرها، وأخَّر خلق آدم عليه السلام بعد موجودات كثيرة قد فضَّله عليها، وأظهر كرامته وشرفه بتقديم خلقها عليه؛ إذ أن تقديم هذه المخلوقات -كالأرض والسماء، والشمس والقمر، والبر والبحر- على الإنسان الذي هو خلاصة الوجود وثمرته، تمهيدًا للدار التي سيسكنها، وتهيئة لمصالحه وحوائجه وآلات معيشته وأسباب حياته[2].

وقد أشار البقاعيُّ رحمه الله إلى هذه القاعدة العقدية - أعني عدم التلازم بين التقدُّم الكوني والتقدُّم الديني- فيما لَحِظَهُ من جواب إبراهيم عليه السلام لمقلدي آبائهم في الشرك، الذين لم يكن لهم حجة في إشراكهم إلا تقدُّم آبائهم وسَبْقِهم لهم في عبادة الأصنام، كما قالوا: ﴿بَلْ وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا كَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾{الشعراء:٧٤}، فقال - مُعَلِّقًا على تعريض إبراهيم عليه السلام بإسقاط هذه الحجة بقوله: ﴿قَالَ أَفَرَءَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ﴿٧٥﴾ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمُ ٱلْأَقْدَمُونَ ﴿٧٦﴾ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّىٓ إِلَّا رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾{الشعراء:٧٥-٧٧} -: «فإن التقدُّم والأَولوية لا (تكون)[3] برهانًا على الصحة، والباطل لا ينقلب حقًّا بالقِدَم، وذلك مراده من قوله: ﴿وَءَابَآؤُكُمُ ٱلْأَقْدَمُونَ﴾»[4].

---

(١) انظر: الإنباء في شرح حقائق الصفات والأسماء، اللوح (١-١٣٩)، والأسنى في شرح أسماء الله الحسنى، (٣٧٤-٣٧٥).

(٢) انظر: الفوائد، محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، (١/٨٩-٩٠).

(٣) هكذا في أصل النص، ولعلَّ الأصوب لغة: (يكونان)، لأن الضمير عائد إلى مُثَنَّى (التَّقدم، والأَوْلَوية).

(٤) نظم الدرر، (١٤/٥٠).

٣) ينبني على فهم الفرق بين القسمين المتقدمين من التقديم والتأخير من حيث التعلق برضا الله ومحبته، معرفة العبد من أين يلزمه التقدم، ومن أين يسوغ له التأخر؛ فإن التقدُّمَ الذي ندب الله تعالى إلى حيازته وإحراز سابقة الفضل فيه، هو التقدُّمُ في العقائد الحقة، والأعمال الصالحة، وأمور الآخرة، كما قال ﷻ: ﴿فَٱسْتَبِقُواْ ٱلْخَيْرَٰتِ﴾[البقرة:١٤٨][(١)]، وقال: ﴿سَابِقُوٓاْ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾[الحديد:٢١]، وامتدح السابقين في الطاعات والقربات وفضائل الدين وكمالاته، فقال: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ۝١٠ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ ۝١١﴾[الواقعة:١٠-١١][(٢)]، ولم يأت مثل ذلك في التنافس على تقديم أمور الدنيا؛ فإن الأمور الدنيوية لا يُعلم حين ابتداء الشروع فيها حَمْدُ عواقبها أو ذمِّها، بخلاف الأمور الأخروية[(٣)]، ولذا لم تُجعل الطاعات والقُربات والمنافسة في أعمال البِرِّ والإيمان محلًّا للإيثار وتقديم الغَيْر على النفس فيها، كما في أمور الدنيا التي نُدِبَ إلى ذلك فيها لمن قَدَر عليه، ولم يترتب على إيثاره مفسدة[(٤)].

ولما سمع الصحابة ﷺ الآيات المتقدمة في الحث على السَّبْق، امتثلوا لمرادها بالتنافس على مقامات التقدُّم في درجات الآخرة، لا إلى حظوظ الدنيا الفانية وحطامها، كما وقع ممن جاء بعدهم وعكس هذا الأمر،

(١) انظر: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود، (٤٦/٣).
(٢) انظر: أنوار التنزيل، (١٧٨/٥).
(٣) انظر: شرح الطيبي على المشكاة، (١٨٠٦/٦)، (٣٢٢٤/١٠).
(٤) انظر: طريق الهجرتين وباب السعادتين، محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، ص (٢٩٩-٣٠٠).

وبدَّل مفاهيمه[١].

إن الأصل الشرعي لمناط التقديم والتأخير الإلهي، لا يمكن أن يتفق مع مفهوم (الحتمية التقدمية) الذي أدَّت تحولات عصر النهضة إلى سيطرته على الفكر الغربي الحديث، ففكرة التقدم الحتمي مبنية على أن التاريخ يسير في اتجاهٍ تصاعدي، يتقدم فيه البشر تقدُّمًا حتميًّا حثيثًا، نحو مستقبل زاهر وأمدٍ غير محدود، يرتهن فيه تقدم الإنسانية بتقدم العلم المادي، الذي حرَّر الإنسان - بزعمهم- من فكرة وجود حياة أخروية، كما أن هذا التقدم التاريخي الحتمي للمجتمعات البشرية، لا بد أن يتم بمعزل عن أيَّةِ إرادة خارجية (المشيئة الإلهية)، وعلى هذا فإن المعتقدات الدينية تمثل مرحلة بدائية ورجعية[٢].

ولا يخفى ما في هذا المفهوم من إسقاط لأصول الدين، ومناقضة جلية لمفاهيمه في التقدم والتأخر، فالإسلام وإن أَمَرَ أمرًا جازمًا بمسايرة التقدم في أمور الدنيا، والأخذ بالعلوم الحديثة في جميع الميادين، كما أَصَّل لذلك في قوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا۟ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ﴾ {الأنفال:٦٠}، إلا أن ذلك لا يُعَوَّلُ عليه في تحقيق الحضارة والتقدم؛ بل لا بد مع ذلك من التمسك بالدين[٣]، «فإن النسبة بين التمسك بالدين والتقدم، كالنسبة بين الملزوم ولازمه»[٤].

(١) انظر: لطائف المعارف فيما لمواسم العام من الوظائف، ابن رجب الحنبلي، ص (٢٤٤).
(٢) انظر: فكرة التقدم، ج. ب. بيوري، ص (٦-٧،٣١)، ومنهج التطور العقدي في دراسة الأديان المقارنة (كارين أرمسترونج نموذجا)، د. نانسي عويس، ص (٤٦، ٥٦، ٧١).
(٣) انظر: أضواء البيان، (٥١٩/٣)، (٤٧٧/٤).
(٤) المرجع السابق، (٥٢١/٣).

المبحث الثالث
الآثار العقدية للتقديم والتأخير الإلهي في مباحث الإيمان من خلال اسمي الله (المقدم، والمؤخر)

إن المتأمل في آثار اسمي الله تعالى (المقدِّم، والمؤخِّر)، وما اشتملا عليه من المضامين العقدية والوجوه الدلالية في النصوص الشرعية؛ ليدرك أنها من الكثرة والعظمة التي يُستحضر بها عجز الخلق وقصور معارفهم عن الإحاطة بمعرفة أسماء الله تعالى وصفاته، وإدراك تفاصيل معانيها من جميع الوجوه، على نحوِ ما يقتضيه قوله جل شأنه: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ {طه:١١٠}، وما دلَّ عليه قول أعلم البشر بربه على الإطلاق: «لا أحصي ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك»[٥].

ويهدف هذا المبحث إلى استعراض شيء من أبرز تلك الآثار، على نحوٍ يتبين به مدى ارتباط الاسمين العظيمين بأصول الإيمان، ومطالبه العقدية الكبرى.

المطلب الأول: أثرهما في دلالات الإيمان بالله تعالى:

يتجلى تعلق اسمي الله (المقدم، والمؤخر) بالدلالة على معاني الإيمان بالله وتوحيده في ربوبيته وألوهيته، من خلال النظر فيما جاءت به النصوص الشرعية من الدلالة الصريحة أو المضمنة لآثار التقديم

(٥) سبق تخريجه.

والتأخير الإلهي ومقتضياتهما كونًا وشرعًا، في معرض التقرير لأصول التوحيد وإقامة براهينه.

فمن الشواهد التي دلَّ الله تعالى بها على أخص صفات ربوبيته من العلم والقدرة والحكمة: إخباره بأنه قد حدَّ لكل شيء مما جرى به القلم من الصحة والمرض، والغنى والفقر، والشدة والرخاء، وسائر الأحوال حدًّا محدودًا، لا يمكن أن يتقدم عنه أو يتأخر إلا بما تقتضيه حكمته وعلمه، فقال جل شأنه: ﴿قَدْ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَىْءٍ قَدْرًا ۝٣﴾ {الطلاق:٣}، ﴿وَكُلُّ شَىْءٍ عِندَهُۥ بِمِقْدَارٍ ۝٨﴾ {الرعد:٨}[١]، وأخبر عن كمال علمه وإحاطته المعجزة لكل متقدِّم ومتأخِّر في أي وصفٍ وحالٍ بقوله: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْنَا ٱلْمُسْتَقْدِمِينَ مِنكُمْ وَلَقَدْ عَلِمْنَا ٱلْمُسْتَـْٔخِرِينَ ۝٢٤﴾ {الحجر:٢٤}[٢]، فعلى تعدُّد أقوال المفسرين في مُتَعَلَّق الاستقدام والاستئخار المقصود في الآية، إلا أن ذلك لا يمنع من حَمْلِه على المعنى الأعم لكل ما هو وارد من وجوه التقديم والتأخير، ولا يوجب اختصاص الآية بحال دون حال[٣].

وإلى نحو هذا المعنى من إحاطة الله بعلم كل متقدِّم ومتأخِّر، دل قوله ﷺ في دعائه: «اللهم اغفر لي ما قدَّمْتُ وما أخَّرْتُ، وما أسْرَرْتُ وما أعْلَنْتُ، أنت المقدِّم وأنت المؤخِّر، وأنت على كل شيء قدير»[٤][٥].

(١) انظر: أنموذج جليل في أسئلة وأجوبة عن غرائب آي التنزيل، محمد بن أبي بكر الرازي، ص (٥٢٥)، وتيسير الكريم الرحمن، ص (٤١٤).

(٢) انظر: نظم الدرر، (١١/٤٠-٤١).

(٣) انظر: مفاتيح الغيب، (١٩/١٣٧)، والجامع لأحكام القرآن، (١٠/١٩).

(٤) سبق تخريجه.

(٥) انظر: تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين من كلام سيد المرسلين، محمد الشوكاني، ص (١٧٥).

وأظهر اللّه تعالى كمال قدرته فيما دلَّ عليه من عجز المخلوقات على تنوعها عن مجاوزة ما قدَّر اللّه أجله وحدَّد مواقيته بتقديم أو تأخير، فقال ﷻ: ﴿نَحۡنُ قَدَّرۡنَا بَيۡنَكُمُ ٱلۡمَوۡتَ وَمَا نَحۡنُ بِمَسۡبُوقِينَ ۝٦٠﴾{الواقعة:٦٠}، أي: «وما نحن بمغلوبين على ما قدَّرنا من آجالكم، وحدَّدناه من أعماركم، فلا يقدر أحد أن يقدِّمَ أجلًا أخَّرْناه، ولا يؤخِّر أجلًا قدَّمناه»[1]. وقال ﷻ أيضا: ﴿لَا ٱلشَّمۡسُ يَنۢبَغِي لَهَآ أَن تُدۡرِكَ ٱلۡقَمَرَ وَلَا ٱلَّيۡلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ﴾{يس:٤٠}، فأشار في هذه الآية إلى نوع من التدبير الذي بُنِيَ عليه نظام العالم، وأُنيطَتْ به مصالح العباد التي أُجْرِيَتْ على قَدْرِ حوائجهم ومنافعهم، وإنما تُوصِّلَ إلى تَأْدِيَةِ هذا المعنى الدَّال على ربوبية اللّه تعالى ببيان أن لكل من النَّيِّرَيْنِ حدًّا محدودًا، ووقتًا معيَّنًا، لا يتقدم فيه أحدهما قبل ميقاته، ولا يسبق أحدهما صاحبه، على ما حدَّه اللّه تعالى وقدَّره[2] وِفْقَ حكمته بحساب معلوم، ونظام محكم لا يتقدَّم ميقاته ولا يتأخَّر عن أجله، وذلك هو ما أشار إليه ﷻ أيضا بقوله: ﴿وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ حُسۡبَانٗاۚ ذَٰلِكَ تَقۡدِيرُ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ ۝٩٦﴾{الأنعام:٩٦}[3]. فتقدير حركات هذه الأفلاك في أزمانها، تقدُّمًا وتأخُّرًا، وسرعةً وبُطئًا، وتسييرها في الوقت الذي يشاء، على وجه يترتب عليه اختلاف الليل والنهار طولًا وقصرًا، وتنتظم باعتباره مصالح

(١) أضواء البيان، (٧/٨٤٣).

(٢) انظر: لباب التأويل في معاني التنزيل، علي بن محمد الخازن، (٨/٤)، والبحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، (٦٨/٩)، وروح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، محمود الألوسي، (٢١/١٢).

(٣) انظر: جامع المسائل، أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، (١٧٠/٥).

العباد في الحساب، كما في قوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُۥ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا۟ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ﴾{يونس:٥}[1]، لا يمكن أن يتحصَّلَ إلا عن قدرة كاملة، وعلم نافذ في جميع المعلومات من الكليات والجزئيات، وذلك مختص بالرب الفاعل المختار[2].

ومن الوجوه التي تظهر بها الدلالة على معاني ربوبية اللّه تعالى في هذا المقام: ارتباط التقديم والتأخير الإلهي بحكمة اللّه تعالى في مراعاة مصالح العباد، وإقامة العدل، وترتيب أمور الكون، وإن خفيت تلك المصالح والنواميس الكونية عن البشر، أو قصرت بصائرهم عن إدراكها بدقة النظر.

ولذا أنكر اللّه تعالى على المشركين الذين اعتادت سجاياهم على الشك والتكذيب تهكمهم واستعجالهم للعذاب الذي اقتضت حكمة اللّه تعالى تأخيره عنهم، ظنًّا منهم أن ذلك عَجْزٌ منه، فقال ﷻ: ﴿وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ ٱلْعَذَابَ إِلَىٰٓ أُمَّةٍ مَّعْدُودَةٍ لَّيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُۥٓ ۗ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ۝٨﴾{هود:٨}[3]، فالعجلة في العقوبة إنما تكون في حقِّ من يخاف الفَوْت، والخلق بجملتهم في قبضة اللّه تعالى، لا يعجزه شيء من أمرهم، ولو عاجَلَهم بالعقوبة لهلك جميع

(١) انظر: مفتاح دار السعادة، ومنشور ولاية أهل العلم والإرادة، ابن قيم الجوزية، (١٣٤٨/٣)، وتفسير القرآن العظيم، إسماعيل بن كثير، (٣٠٤/٣).

(٢) انظر: مفاتيح الغيب، (٧٩/١٣)، واللباب في علوم الكتاب، ابن عادل الحنبلي، (٣١٢/٨).

(٣) انظر: تفسير القرآن العظيم، (٣٠٨/٤)، والتحرير والتنوير، (١٠/١٢).

من في الأرض، كما دلَّ على ذلك بقوله: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَابَّةٍ وَلَٰكِن يُؤَخِّرُهُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى ۖ فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً ۖ وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴿٦١﴾﴾ [النحل:٦١] [١].

قال الشوكاني رحمه الله: «وفي هذا التأخير حكمة بالغة، منها: الإعذار إليهم، وإرخاء العَنَان معهم، ومنها حصول من سَبَقَ في علمه من أولادهم، فإذا جاء أجلهم الذي سمَّاه لهم حقَّت عليهم كلمة الله سبحانه في ذلك الوقت من دون تَقَدُّمٍ عليه، ولا تَأَخُّرٍ عنه»[٢].

ولئن كانت حكمة الرب جل جلاله قد اقتضت تأخير العقوبة تارة؛ فقد اقتضت تقديمها أيضًا تارة أخرى، كما كان ذلك في شأن أصحاب الفيل الذين عاجلهم الله تعالى في الجاهلية بتقديم العقوبة قبل أن يصلوا بيته المعظَّم، ما لم يعاجِل به في الإسلام القرامطة[٣]، الذين كانوا شرًّا منهم ومن اليهود والنصارى، حين تسلَّطوا على الحجاج وقلعوا الحجر، وإنما كان ذلك علَمًا لنبوة النبي ﷺ، وتَقْدُمَةً لبعثته من البلد الذي كان فيه البيت المعظَّم، ليعلم أهل هذا البيت قدر النعمة التي حفظ بها بلادهم بغير قتال، حتى إذا بعث فيهم النبي ﷺ تأكَّدت عليهم الحجة

(١) انظر: نظم الدرر، (١١/١٦)، والتحرير والتنوير، (١٣/٩٣).
(٢) فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، (٣/٢٠٥).
(٣) القرامطة: من الفرق الباطنية، أقاموا مذهبهم على خليط من دين المجوس والصابئة والفلاسفة، ومن أشهر عقائدهم: القول بحلول الله تعالى في بعض أئمتهم، وادعاء الإلهية والنبوة فيهم، وجحد الشرائع، وعُرفوا بعداوتهم الشديدة للإسلام، وإثارتهم للفتن، فقد قطعوا الطريق على الحجاج، وقتلوا الكثير منهم، واقتلعوا الحجر الأسود، واستهانوا بحرمة الحرم. انظر: الفَرْقُ بين الفِرَق وبيان الفرقة الناجية، عبدالقاهر البغدادي، ص (٢٦٧)، والتسعينية، (١/٢٦٢)، والبداية والنهاية، إسماعيل ابن كثير، (١٥/٣٧).

بالأدلة التي شاهدوا بها بأبصارهم قبل بصائرهم ما يدل على وجود الناصر لمبعوث الله فيهم.

وأما القرامطة فقد كان من أمرهم ما كان بعد تمهيد القواعد واستقرار الشرائع، وظهور دين الله الذي عُلِمَ منه بالضرورة شرف بيته وتعظيمه، فلم يُحْتَجْ مع هذا الحال إلى معاجلتهم بالعقوبة، بل أُخِّرَتْ عنهم ابتلاءً للخلق وتمحيصًا للمؤمنين[1]، فكان تَصَرُّفه عز وجل بهذين المقدورَيْنِ المتقابلَيْنِ (التقديم، والتأخير) وفق حكمته وعلمه، هو مظهر الكمال والملك التام[2]؛ «فإن المَلِك إذا اقتصر تصرفه على مقدورٍ واحدٍ من مقدوراته، فإما أن يكون عاجزا عن غيره؛ فيتركه عجزًا، أو جاهلًا بما في تصرفه في غيره من المصلحة؛ فيتركه جهلا، وأما أقدر القادرين وأعلم العالمين وأحكم الحاكمين؛ فتصرفه في مملكته لا يقف على مقدورٍ واحد»[3].

وإذا كان الوقوف على اختصاص الله تعالى بهذين الاسمين العظيمين يفضي إلى معرفة آثارهما في تحقيق معاني ربوبيته؛ فإن ذلك مُوجبٌ لامتثال العبد لمقتضياتهما في أحكام العبودية ومعانيها، فيتعبد لله تعالى بتقديم ما قدَّمَهُ، وتأخير ما أخَّرَهُ، ويقصد ما قصد إليه الشارع من ترتيب أحكام العبودية ومسائلها في مراتبها المخصوصة؛ فإن الشارع

(١) انظر: كشف المشكل من حديث الصحيحين، عبدالرحمن بن الجوزي، (٢/٣٨٩-٣٩٠)، والبداية والنهاية، (١٥/٤١-٤٢).

(٢) انظر: شفاء العليل، (٢/١٩٧-١٩٨).

(٣) المرجع السابق، (٢/١٩٨).

قد قصد بتلك الأحكام إقامة المصالح الأخروية والدنيوية على وجهٍ لا يختل لها به نظام، وعلى هذا الترتيب جَرَى التفريق في العبادات بين الواجب والمندوب، وفي الأوامر بين المتعلق بالضروريات، أو الحاجيات، أو المكمِّلات، والعبد المكلف الذي خُلِقَ لعبادة اللّه تعالى مطلوب منه أن يجري على ذلك في أفعاله[1]، وتعامله مع النصوص التي يتعبد للّه تعالى بمقتضاها، فلا يقدِّم نظر العقل بإطلاق، وقد ثبت عليه حاكم مُقَدَّمٌ بإطلاق، وهو الشرع؛ فإن الناقص لا يصح تقديم أحكامه على الكامل[2].

وقد أشار النبي ﷺ إلى أهمية الاعتبار لما قدَّمه اللّه أو أخَّره، وعدم إهدار دلالات ذلك في مطالب التعبد، حينما علَّل بداءته بالصفا عند الطواف بقوله: «أبدأ بما بدأ اللّه به»[3][4]، فإن ذلك وإن ورد في سبب خاص إلا أنه محمول على العموم، ففيه تعليم منه ﷺ لأمته باستحضار التعبد بالامتثال لأمر اللّه في تقديم ما قدَّم وتأخير ما أخَّر، والبداءة بالأهم فالمهم[5].

وإذا علم العبد أن حَالَهُ لا تخلو من تقدُّم أو تأخُّر، حَرِيَ به أن يدافع نفسه ويحملها على تعوُّدِ السَّبْقِ إلى الطاعة؛ فإن «النفس لها قوَّتان: قوة الإقدام، وقوة الإحجام، وهي دائمًا تتردَّد بين أحكام هاتين القوتين،

(١) انظر: الموافقات، إبراهيم الشاطبي، (٢/٦٢)، (٣/٢٣-٢٤، ٤٩٢).
(٢) انظر: الاعتصام، إبراهيم الشاطبي، (٢/٨٤٠).
(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، (٤/٣٨)، ح (١٢١٨).
(٤) انظر: بدائع الفوائد، (١/١٢٢).
(٥) انظر: فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام، (١/٢٠٠-٢٠١).

فتُقْدِمُ على ما تحبه، وتُحْجِمُ عما تكرهه»[1]، وما لم تَعْتَدْ نفسُه السَّبق بالتقدم إلى الطاعة، تأخَّرت بطلب الهوى والراحة[2]، كما أشار إلى ذلك النبي ﷺ بقوله: «لا يزال قومٌ يتأخرون حتى يؤخِّرَهم اللّه»[3].

ومما يظهر به أيضا ارتباط التقديم والتأخير الإلهي بمقام العبودية للّه تعالى، أن النبي ﷺ قد دعا باسمي اللّه المختَصَّيْنِ بهما وتوسَّل بهما على وجه يظهر به غاية الافتقار والضراعة إلى اللّه، فقال: «اللهم اغفر لي ما قَدَّمْتُ وما أَخَّرْتُ، وما أَسْرَرْتُ وما أعْلَنْتُ، أنت المقدِّم وأنت المؤخِّر، وأنت على كل شيء قدير»[4]، فدلَّ بذلك على معاني العبودية من وجهين:

الأول: أنه ﷺ دعا بالمغفرة لما قدَّم وما أخَّر، مع أنه ﷺ مغفور له، وإنما كان ذلك من باب التعبُّدِ والإجلال والتعظيم للّه تعالى، وتعليم أمته الاقتداء به في أصل الدعاء، وحسن إظهار الرغبة والرهبة[5].

الثاني: أن طلب النبي ﷺ المغفرة لما قدَّم وما أخَّر جاء منتظمًا مع سياق البسط والتطويل للألفاظ التي وقعت موقع الدعاء في الحديث، فإنه لو قال: (اغفر لي كل ما صنعت) لكان ذلك أوجز، لكنه فصَّل في استحضار أنواع الآثام التي يُتاب منها تحقيقاً لمعنى التضرع والإلحاح

(١) عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين، ابن قيم الجوزية، (١/٢٠٧).
(٢) انظر: الفوائد، (١/٢١٤).
(٣) سبق تخريجه.
(٤) سبق تخريجه.
(٥) انظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين العيني، (٧/١٦٧).

الذي يحبه الله تعالى في الدعاء[1]، وإظهارًا لرغبة الداعي ﷺ في تمام المغفرة وشمولها.

المطلب الثاني: أثرهما في المسائل المتعلقة بكتب الله المنزلة:

يتجلى أثر اسمي الله (المقدِّم، والمؤخِّر) وارتباطهما بكتب الله المنزلة من خلال عدة أمور، من أبرزها:

١) أن الله تعالى قد قدَّم بعض كتبه على بعض باعتبارات مختلفة، فقدَّم التوراة والإنجيل وسائر الكتب السالفة على القرآن الكريم من حيث الوجود والإنزال، كما قال: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ۝٣ مِن قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَ﴾{آل عمران:٣-٤}، وقال:﴿إِنَّ هَٰذَا لَفِي ٱلصُّحُفِ ٱلْأُولَىٰ ۝١٨ صُحُفِ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ ۝١٩﴾{الأعلى:١٨-١٩}، وقدَّم القرآن عليها كلها باعتبار فضله وشرفه، ونَسْخِه لما تقدَّم، وبقاء حفظه إلى آخر الزمان[2]، كما قال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾ {الحجر:٩}، وقال ﷻ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾{المائدة:٤٨}.

٢) أن حكمة الله تعالى قد اقتضت تقديم العقائد والشرائع في الكتب السابقة جملة واحدة، بخلاف القرآن الكريم الذي جرى تنزيل آياته وأحكامه شيئًا بعد شيء، على وجهٍ مطابقٍ لما تقتضيه أحوال الناس،

(١) جلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام على خير الأنام ﷺ، ابن قيم الجوزية، ص (٣٤٢).

(٢) انظر: البحر المحيط في التفسير، (٣/٤١)، والبرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، (٣/٢٤٥).

والأسباب التي تقع في الأرض من أقوالهم وأفعالهم، ووقائعهم وأسئلتهم، كما دلَّ على ذلك قول الحق جل جلاله: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً ۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ ۖ ٣٢﴾[الفرقان:٣٢]، وقوله:﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا ١٠٦﴾[الإسراء:١٠٦][1]، فقدَّم الله تعالى تنزيل آيات التوحيد، والوعد والوعيد، حتى إذا اطمأنت النفوس وانقادت للتصديق، أُمِروا ونُهوا، وأُنْزِلَت أحكام الحلال والحرام، فكان في تأخير نزولها مراعاةً لنفوسهم التي تعلَّقت بعوائد الجاهلية، وانطبعت على النُّفْرَة عن ترك المألوف، وذلك المعنى هو ما أشارت إليه عائشة رضي الله عنها بقولها في شأن القرآن: «إنما نزل أول ما نزل منه سورة من المفصَّل، فيها ذِكْرُ الجنة والنار، حتى إذا ثاب الناس إلى الإسلام، نزل الحلال والحرام، ولو نزل أول شيء: لا تشربوا الخمر، لقالوا: لا ندع الخمر أبدا»[2][3].

ولسائلٍ أن يسأل فيقول: فَلِمَ لَمْ يكن ذلك النهج من الترتيب تقديمًا وتأخيرًا في سائر الكتب الأخرى، كالتوراة والإنجيل؟

وجواب ذلك من وجهين:

الأول: أن الله تعالى لم يجعل شاهد صحَّة الكتب المتقدمة ودليل كونها من عند الله هو إعجازها؛ بخلاف القرآن الكريم الذي يُعَدُّ نَظْمُه

(١) انظر: المحرر الوجيز، (٣/٤٩١)، والجامع لأحكام القرآن، (١٠/٣٣٩).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، (٦/١٨٥)، ح (٤٩٩٣).

(٣) نظر: تفسير القرآن العظيم، (١/٤٨)، وعمدة القاري، (٢٠/٢٢).

المعجز من دلائل صحته وكونِهِ آية من عند الله، ومُؤَدَّى الحكمة البالغة في اختيار المقدَّم والمؤخَّر في التنزيل: هو أن يترادف إنزاله على وجهٍ مطابق لما تقتضيه الأحوال، وذلك وجه باهر من الإعجاز المقصود في هذا الكتاب[(١)].

الثاني: أن الكتب المتقدمة أُنزلت على أنبياء يقرأون ويكتبون، وأما القرآن الكريم فقد أُنزِل على نبي أُمِّيٍّ ليس من أهل القراءة والكتابة، ولو تلقَّاه جملة واحدة لكان ذلك أشق عليه في الضبط والإحكام، وجاز عليه الغلط والنسيان؛ فكان ذلك النهج من الترتيب في التنزيل أدعى لتيسير ضبطه وفهم معانيه، وأَوْعى لقلب نبيه ﷺ، وذلك هو ما أشار إليه ﷻ بقوله ﷻ في الآية المتقدمة آنفًا من سورة الفرقان: ﴿كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ﴾{الفرقان:٣٢}[(٢)].

٣) أن القرآن الكريم الذي يُعَدُّ أعظم الكتب الإلهية وأبلغها بيانًا، قد اشتمل في كثير من آياته على التقديم والتأخير[(٣)] بحسب ما يقتضيه المقام، فالمقدَّم والمؤخَّر في القرآن باب من العلم عظيم المنفعة، وأصلٌ يجب الاعتناء به وتلمس دلالاته ومقاصده[(٤)]، فإن ترتيب الكلام الذي

(١) انظر: إرشاد العقل السليم، (٦/٢١٥).

(٢) انظر: معالم التنزيل في تفسير القرآن، الحسين بن مسعود البغوي، (٣/٤٤٥)، ومفاتيح الغيب، (٢٤/٤٥٧).

(٣) انظر: الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، مكي بن أبي طالب القرطبي، (١/١٠٣).

(٤) انظر: نتائج الفكَر في النحو، عبدالرحمن السهيلي، ص (٢٠٩)، ونَقَل عنه ابن القيم في بدائع الفوائد، (١/١٠٦)، وانظر أيضًا: مجموع الفتاوى، (٣١/١٦٢).

يُبنى عليه لا يخلو من المصلحة والحكمة؛ بل «الترتيب الذِّكْرِي له اعتبار في الأمر الشرعي إما وجوبًا أو استحبابًا»[1]، كما استنبط العلماء ذلك من قول النبي ﷺ عند ابتدائه بالصفا في الطواف: «أبدأ بما بدأ الله به»[2]، يعني بذلك قوله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ﴾{البقرة:١٥٨}[3].

ومقاصد التقديم والتأخير في القرآن الكريم لها أثر واسع في تأدية المعاني العقدية، والتلويح بأدلتها الكلية، ولا يخفى أن طبيعة هذا البحث لا تبلغ استعراضها في جزء منه على وجه البسط والتفصيل؛ ولذا سأكتفي بذكر بعض نماذجها على وجه التمثيل، بما هو حري أن يستجمع ذهن القارىء ويستنهض فِكْرَهُ لملاحظة الأثر العقدي للتقديم والتأخير في كتاب الله. فمن ذلك:

١) اختصاص الله تعالى بمعاني الربوبية والعبودية: ومن شواهد هذا المقصد:

- تقديم لفظ الجلالة في قوله ﷻ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾{الأعراف:١٨٠}، فقد أفاد تقديم الجار والمجرور (ولله) على المبتدأ (الأسماء الحسنى) الحصر، فدل على اختصاص الله تعالى بالأسماء الحسنى دون غيره[4].

(١) تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، محمد عبدالرحمن المباركفوري، (٣/٥٠٨).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) انظر: شرح سنن ابن ماجه، الجلال السيوطي، وآخرون، ص (٢١٨)، وشرح سنن النسائي (شروق أنوار المنن الكبرى الإلهية، بكشف أسرار السنن الصغرى النسائية)، محمد المختار الشنقيطي، (١/٤٣-٤٤).

(٤) انظر: التحرير والتنوير، (٩/١٨٦)، وانظر أيضا في الإشارة إلى مثله: (١٦/١٩٢) من المرجع نفسه.

وبنحو ذلك دل قوله ﷻ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ﴾ {البقرة:١١٥}، ففي ذلك دلالة على اختصاص الله تعالى بالملك والإحاطة بكل ما في الأرض بمشارقها ومغاربها[١]، ويزداد المعنى وضوحًا بالنَّظَرِ إلى سياق الآية؛ فإنها قد جاءت في مقام تقرير أصول التوحيد ببيان عظمة الرب ومُلْكِه الواسع، ردًّا على المشركين الذين جعلوا له عِدْلًا من خلقه، كما أَنْبَأَ عن ذلك بقوله في الآية اللاحقة: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًاۗ سُبۡحَٰنَهُۥۖ بَل لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ {البقرة:١١٦}[٢].

ونظير هذين الشاهدين أيضًا: تقديم الظَّرْفَيْنِ في قوله تعالى: ﴿لَهُ ٱلۡمُلۡكُ وَلَهُ ٱلۡحَمۡدُۖ﴾ {التغابن:١} ففي تقديمهما قَصْرٌ للملك المطلق والحمد التام بالله؛ إذ أن أصول النعم وفروعها كلها منه جل شأنه[٣].

- تقديم المعبود والمستعان به في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ۝٥﴾ {الفاتحة:٥}، ففي تقديمهما على الفعلين إيذان باختصاص الله وحده بالعبادة والاستعانة[٤]، ومثله أيضا قوله ﷻ - بعد ما أخبر عن شناعة قول المشركين في أمرهم للنبي ﷺ بالشرك -: ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ۝٦٦﴾ {الزُّمَر:٦٦}، فإن تقديم المعبود فيه يُعَدُّ من أقوى أدلة الاختصاص؛ فلو كان المعنى (اعبد الله) مجردًا عن الاختصاص لما حصل

(١) انظر: المرجع السابق، (٦٨٣/١).
(٢) انظر: مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، ابن الموصلي، ص (٤١٤-٤١٥).
(٣) انظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، محمود الزمخشري، (٥٤٥/٤)، وأنوار التنزيل، (٢١٧/٥).
(٤) انظر: مدارج السالكين، (١١٩/١)، وفتح القدير، (٢٧/).

الإِضْرَابُ المستفاد من قوله (بل)[1].

قال الشوكاني رحمه الله: «وفي هذا ردٌّ على المشركين حيث أمروه بعبادة الأصنام، ووجه الرد ما يفيده التقديم من القصر»[2].

٢) التبرك والتعظيم: ومن شواهده: تقديم اسم الله تعالى في مقام ذِكْرِ الأمور ذوات الشأن والعُلُوِّ، كما في قوله تعالى - في معرِض تقرير التوحيد بأعظم الطرق الموجبة له[3] -: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِ﴾{آل عمران:١٨}[4]، وقوله تعالى: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثِۭ بَعْدَ ٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ يُؤْمِنُونَ ۝٦﴾{الجاثية:٦}، فإن المعنى: (بعد آيات الله)، وقُدِّمَ اسم الله تعالى إجلالًا وتعظيمًا[5].

ومن الشواهد الواردة في هذا المعنى أيضا: قوله عز وجل فيما أخبر به من قول نوح عليه السلام للمؤمنين: ﴿ٱرْكَبُواْ فِيهَا بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْر۪ىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ﴾{هود:٤١}، فمن الوجوه اللغوية التي حُمِلَ عليها تقدير معنى الآية: أن قوله: ﴿مَجْر۪ىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ﴾ مرفوع على الابتداء، قُدِّمَ عليه الخبر ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾، والمعنى المقدر: إجراؤها وإرساؤها باسم الله[6]، وتقديم الخبر ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾

(١) نظر: معترك الأقران في إعجاز القرآن، عبدالرحمن السيوطي، (١/١٤٣)، والتحرير والتنوير، (٢٤/٦٠).

(٢) فتح القدير، (٤/٥٤٤).

(٣) انظر: تيسير الكريم الرحمن، ص (١٢٤).

(٤) انظر: معترك الأقران، (١/١٣١).

(٥) انظر: أنوار التنزيل، (٥/١٠٥)، وإرشاد العقل السليم، (٨/٦٨).

(٦) انظر: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ابن خالويه، ص (١٤)، والجامع لأحكام القرآن، (٩/٣٦).

للتبرك والتيمن والتعظيم[1]، لا سيما مع كون السياق في مقام الاستحثاث للركوب، وإزالة ما يعتلج القلوب من خوف الغرق[2]، فناسب ذلك التذكير بعظمة اللّه.

وبنحو هذا الشاهد، قد دلَّ قول اللّه تعالى فيما قصَّه من قول يوسف عليه السلام لأهله، حينما قدموا عليه في مصر: ﴿ٱدۡخُلُواْ مِصۡرَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾{يوسف:٩٩}، فالاستثناء عائد – على قول بعض المفسرين- إلى الأمن، لا إلى الدخول، وتقديره -: (ادخلوا مصر آمنين إن شاء اللّه)[3]، وقُدِّمَت الجملة الدعائية ﴿إِن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ تأدُّبًا مع اللّه تعالى وتيمُّنًا وتَبَرُّكًا، فهي بمنزلة التسمية في أول الكلام[4].

٣) تقديم الأعظم في الدلالة على القدرة: ومن أمثلته: الترتيب الذي جرى عليه قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٖ مِّن مَّآءٖۖ فَمِنۡهُم مَّن يَمۡشِي عَلَىٰ بَطۡنِهِۦ وَمِنۡهُم مَّن يَمۡشِي عَلَىٰ رِجۡلَيۡنِ وَمِنۡهُم مَّن يَمۡشِي عَلَىٰٓ أَرۡبَعٖۚ﴾{النور:٤٥} في أجناس الأحياء المخلوقة من الماء، فإنه قدَّم ما هو أعجب وأعظم في الدلالة على القدرة، وهو الماشي على بطنه بغير آلة المشي، ثم الماشي على رجلين، لأنه أعظم في الاقتدار من الماشي على أربع[5].

ونظير هذه الآية في ترتيب الكائنات بحسب الأدَلِّ على القدرة، انْتَظَمَ

(١) انظر: النكت في القرآن الكريم، ابن فضال القيرواني، ص (١٠٢).
(٢) انظر: روح المعاني، (٦/٢٥٥).
(٣) انظر: اللباب في علوم الكتاب، (١١/٢١٢).
(٤) انظر: لباب التأويل في معاني التنزيل، (٢/٥٥٦)، والتحرير والتنوير، (١٣/٥٥-٥٦).
(٥) انظر: لباب التأويل، (٣/٣٠١)، ونظم الدرر، (١٣/٢٩٤).

قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُۥدَ ٱلْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَٱلطَّيْرَ﴾ [الأنبياء:٧٩]، فقدَّمَ تسبيح الجبال على تسبيح الطير لكونه أعجب وأدخل في الإعجاز؛ إذ الجبال جماد، والطير حيوان ناطق[1].

ومن أمثلة هذا المقصد أيضا: تقديم السماء على الأرض في غالب آي القرآن، كما في قوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ﴾ [العنكبوت:٤٤]، وقوله: ﴿قُلِ ٱنظُرُوا۟ مَاذَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَمَا تُغْنِى ٱلْءَايَٰتُ وَٱلنُّذُرُ عَن قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ ﴿١٠١﴾﴾ [يونس:١٠١]؛ فإن السماء أعظم وأكبر في العوالم والدلائل والآيات، لسعتها، وعُلوِّها بلا عمد، وعجائب ما فيها من الكواكب والبروج، والمخلوقات العظيمة كالعرش، والكرسي، والملائكة، فمُلْكُها أعظم شأنًا؛ ولذا أمر الله تعالى بإعادة النَّاظر فيها بَصَره كرَّة بعد كرَّة[2]، كما قال ﷻ: ﴿ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنقَلِبْ إِلَيْكَ ٱلْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ ﴿٤﴾﴾ [الملك:٤].

٤) ترتيب المطالب التعبدية: ومن شواهد هذا المعنى: تقديم العبادة على الاستعانة في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة:٥]، فأُخِّرَت مسألة المعونة عن خبر العبادة، مع أن المعونة وسيلة إليها، وهذا من باب تقديم المقاصد والغايات على الوسائل؛ فإن المؤمن يقصد الغاية التي خُلِق لأجلها ابتداءً، وهي التعبد لله تعالى، وهو مع ذلك يعلم بمقتضى إيمانه

(١) انظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، (٣/١٢٩)، واللباب في علوم الكتاب، (١٣/٥٥٩).
(٢) انظر: البحر المحيط في التفسير، (٣/٤١، ١٦١)، وبدائع الفوائد، (١/١٣٠).

أن ذلك لا يحصل له إلا بمعونة الله[1]، كما أن «العبادة المطلقة تتضمن الاستعانة من غير عكس، فكل عابد لله عبودية تامة مستعين به، ولا ينعكس؛ لأن صاحب الأغراض والشهوات قد يستعين به على شهواته، فكانت العبادة أكمل وأتم، ... ولأن الاستعانة طلب منه، والعبادة طلب له»[2].

ومن ذلك أيضا تقديم الصلاة على سائر العبادات في كثير من الآيات التي يَقْصُرُ دونها العدُّ، كمثل قوله تعالى في تقديمها على الزكاة: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾[البقرة:٤٣]، فبدأ بالصلاة لكونها أهم وأعظم شأنا من الزكاة، على وِفْقِ ما كانت عليه عادة فصحاء العرب الذين يقدمون ما هُمْ ببيانِهِ أَعْنَى وأشد اهتمامًا، عند ذكر الأمور المشتركة في حكم واحد[3].

وبنحو هذا المعنى علَّل بعض المفسرين تقديم السجود على الركوع في قوله تعالى: ﴿يَٰمَرْيَمُ ٱقْنُتِى لِرَبِّكِ وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴿٤٣﴾﴾[آل عمران:٤٣]؛ فإن السجود وإن كان متأخرا في الفعل عن الركوع، إلا أنه أعظم وأقصى في مراتب الخضوع؛ فإن هيئته هي غاية قرب العبد من الله تعالى[4].

٥) التشريف والتفضيل في حقائق الإيمان وفضائل الدين: وقد تقدم

(١) انظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ابن جرير الطبري، (١/١٦٢)، ومجموع الفتاوى، (١٠/٢٨٤)، (٢٢/٣٨٥).
(٢) مدارج السالكين، (١/١١٧).
(٣) انظر: المنهاج في شعب الإيمان، (٢/٢٩٢)، والبرهان في علوم القرآن، (٣/٢٣٥).
(٤) انظر: مفاتيح الغيب، (٨/٢١٨)، والبحر المحيط في التفسير، (٣/١٤٨).

في المبحث الثاني ما يشير إلى أمثلة هذا المقصد، بما يغني عن إعادته هاهنا.

٦) التنويه ببطلان مزاعم المشركين، ورد افتراءاتهم: ومن أمثلة هذا المعنى: قوله ﷻ: ﴿لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ ۝٣ وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ ۝٤﴾ {الإخلاص:٣-٤}، ففي هذا السياق موضعان للتقديم والتأخير:

الأول: تقديم نفي الولد عن الله تعالى على نفي الوالد، مع أن أصل العُرْف في الواقع سبق الأُبُوَّةِ على البُنُوَّةِ في حقِّ من هو متولِّد، وإنما كان ذلك لأن أهل الضلال من المشركين قد ادعوا لله تعالى الولد، كما قالت اليهود: عزير ابن الله، وقالت النصارى: المسيح ابن الله، وقال مشركو العرب: الملائكة بنات الله، وأما الولادة فلم يدَّعِهَا أحد في حقِّه سبحانه؛ ولذا قدم على نفيها الأحوج إلى النفي[1].

الثاني: تقديم المجرور في قوله: ﴿لَّهُۥ كُفُوًا﴾؛ فإن الأصل فيما جرت عليه لغة العرب أن يؤخَّر الظرف إذا وقع في غير خبر، وإنما وقع التقديم له هاهنا في أفصح كلامٍ وأَعْرَبِه لأن المقام مقام نفي المكافأة عن ذاته تعالى، ردًّا على من قال بخلاف ذلك من الكفار، وشأن العرب تقديم الأهم والأَوْلى[2].

ومن شواهد هذا المقام أيضا: ما أشار إليه بعض العلماء عند مقارنتهم

(١) انظر: مفاتيح الغيب، (٣٢/٣٦٣)، وتفسير سورة الإخلاص، ابن رجب الحنبلي، (٢/٥٤٧).
(٢) انظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، (٤/٨١٨)، والتسهيل لعلوم التنزيل، ابن جزي الغرناطي، (٢/٥٢٥).

لسياق التقديم والتأخير في كلمة التوحيد في قوله تعالى: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾{الأنعام:١٠٢}، مع قوله: ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾{غافر:٦٢}، فقد ذكروا في ذلك أن آية الأنعام جاءت بعد ذكر الشركاء والبنين والبنات، فناسب تقديم كلمة التوحيد ردًّا عليهم، ودفعًا لما زعموه من الشرك، بخلاف آية غافر التي تقدَّمَها ذِكْرُ خلق السموات والأرض، وتدبير الليل والنهار، فجرى تتابع الكلام فيها على إثبات خلق الإنسان(١).

المطلب الثالث: أثرهما في المسائل المتعلقة بالنبوة والأنبياء:

تقدمت الإشارة فيما مضى إلى أن اللّه تعالى قد قدم صفوة خلقه المرسلين على سائر العباد بالفضل والرفعة والشرف(٢).

وقد قدَّم اللّه تعالى بمقتضى مشيئته وحكمته بعض أنبيائه ورسله على بعض في زمان البعثة وميقات النبوة، وِفْقَ ترتيب محكم يقتضيه اختلاف المصالح على حسب الأوقات والأحوال، والشرائع المناسبة لحاجة أهلها في كل زمان(٣).

وقد جعل اللّه تعالى بين الأنبياء والمرسلين مراتب يتقدم بها بعضهم على بعض، لا في أصل النبوة والرسالة والاشتراك في الوحي؛ وإنما بأمور أُخَرَ زائدة عليها، كاختصاص بعضهم بالكلام، أو الخلَّة، أو كثرة الأتباع، ونحو ذلك من الخصائص والفضائل(٤) التي فضل بها بعضهم

(١) انظر: درة التنزيل وغرة التأويل، محمد بن عبداللّه الأصبهاني، (١/١٦٨-١٧٠).
(٢) انظر: ص (٦٢).
(٣) انظر: مفاتيح الغيب، (٤/١١٣)، وإرشاد العقل السليم، (٣/٤٦).
(٤) انظر: الشفا بتعريف حقوق المصطفى، القاضي عياض اليحصبي، (١/٤٤١-٤٤٢)، وتيسير الكريم الرحمن، ص (٤٦٠).

على بعض عن علم منه بأحوالهم، وما أَوْدَعَهُ في كل واحد منهم من موجبات التفاضل، كما قال: ﴿وَرَبُّكَ أَعْلَمُ بِمَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۗ وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾{الإسراء:٥٥}[١].

وتقديم ترتيب الفاضل منهم في المزية أو الحال المخصوص لا يقتضي اتصاف المؤَخَّرِ عنه بالضِدِّ أو النقص[٢]، كما أشار إلى ذلك الشاطبي رحمه الله تعالى بقوله: «ترتيب أشخاص النوع الواحد إلى حقيقة النوع لا يمكن، وإنما يكون بالنسبة إلى ما يمتاز به بعض الأشخاص من الخواص والأوصاف الخارجة عن حقيقة ذلك النوع، وهذا معنى حسن جدًّا، من تَحَقَّقَهُ هانت عليه معضلات ومشكلات في فهم الشريعة، كالتفضيل بين الأنبياء عليهم الصلاة والسلام»[٣].

ولما كان الأنبياء عليهم الصلاة والسلام على مقام عالٍ من الصدق في العبودية، والقيام بحقوق الربوبية؛ ظهر امتثالهم للوازم الإيمان بالاسمين المقصودين جَلِيًّا في الحرص على التقدم في مسالك الخير والمبادرة إلى تحصيلها، كما دلَّ على ذلك قول الله تعالى - في سياق التعليل لما فصَّل من فنون إحسانه لمن أثنى عليهم من الأنبياء-: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا۟ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلْخَيْرَٰتِ﴾{الأنبياء:٩٠}[٤].

وأخبر الله تعالى عن قصد موسى عليه السلام في تَقَدُّمِهِ عن قومه في المسير

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن، (٢٧٨/١٠)، والتحرير والتنوير، (١٣٦/١٥).
(٢) انظر: الموافقات، (٦٠/٢).
(٣) المرجع السابق، (٦١/٢).
(٤) انظر: إرشاد العقل السليم، (٨٣/٦)، وروح المعاني، (٨٣/٩).

إلى مكان مواعدة التكليم، بأن حامله المبادرة إلى طلب رضا اللّه تعالى، والاعتناء بالوفاء بعهده، حينما قال: ﴿وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَىٰ ۝٨٤﴾ {طه:٨٤} [١]، وبها استدل بعض العلماء على أن العجلة ليست مذمومة على الإطلاق، خلافًا لمن فرّق بينها وبين السرعة، بأن السرعة هي التقدُّم بما ينبغي تقديمه في أوَانِه ووقته، والعجلة هي التقدُّم بالشيء في غير وقته[٢].

وكان النبي ﷺ شديد التحري لمراعاة دواعي الحكمة في ترتيب شؤونه وشؤون أمته وفقًا لأحكام التقديم والتأخير الإلهي ومقاصدها، كما قدَّم البدء بالصفا في السعي امتثالًا لبداءة اللّه تعالى به[٣]، «وبدأ في العيد بالصلاة ثم جعل النحر بعدها، وأخبر أن من ذبح قبلها، فلا نُسُكَ له[٤]، تقديمًا لما بدأ اللّه به في قوله:﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ۝٢﴾{الكوثر:٢}، وبدأ في أعضاء الوضوء بالوجه، ثم اليدين، ثم الرأس، ثم الرجلين، تقديمًا لما قدَّمه اللّه، وتأخيرًا لما أخَّره، وتوسيطًا لما وسَّطَه، وقدَّم زكاة الفطر على صلاة العيد، تقديمًا لما قدَّمه في قوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ۝١٤ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ۝١٥﴾{الأعلى:١٤-١٥}»[٥]، وراعى ترتيب الفضائل والمراتب

(١) انظر: مدارج السالكين، (٣/٤٤٤)، وإرشاد العقل السليم، (٦/٣٤).
(٢) انظر: مفاتيح الغيب، (٨/٣٣٤)، والبحر المحيط في التفسير، (٥/١٨١).
(٣) انظر: ص (٨٢) من هذا البحث.
(٤) انظر في ذلك الحديث الذي أخرجه البخاري في صحيحه، (٧/٩٩)، ح (٥٥٤٦).
(٥) زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن قيم الجوزية، (٢/٣٢٠)، وانظر أيضًا: بدائع الفوائد، (١/١٢٣)، و(٢/٦٨٥).

في أعلى ولايات الدين وأشرفها، كما ثبت في الصحيح أنه ﷺ قال: «يَؤُمُّ القوم أقرؤهم لكتاب الله، فإن كانوا في القراءة سواء؛ فأعلمهم بالسنة، فإن كانوا في السنة سواء؛ فأقدمهم هجرة، فإن كانوا في الهجرة سواء؛ فأقدمهم سِلْمًا»(١)، فقدَّم الفضائل العلمية على الفضائل العملية، وقدَّم العلم بالأفضل على غيره(٢).

المطلب الرابع: أثرهما في المسائل المتعلقة باليوم الآخر:

تظهر آثار اسمي الله (المقدِّم، والمؤخِّر) في مسائل اليوم الآخر من خلال عدة وجوه، يمكن إجمال أبرزها فيما يلي:

١) ارتباط النفوس بآجال محدودة قد سمَّاها الله تعالى، وجعلها ميقاتًا لِسُكْنَاها في هذه الأرض، فلا تتقدم على أوقاتها ولا تتأخر، لا الأمم المجتمعة ولا الأفراد، كما قال الله تعالى: ﴿وَلَن يُؤَخِّرَ ٱللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَآءَ أَجَلُهَا﴾{المنافقون:١١}، وقال: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴿٣٤﴾﴾{الأعراف:٣٤}(٣).

«وأجل الإنسان هو الوقت الذي يعلم الله أنه يموت الحي فيه لا محالة، وهو وقت لا يجوز تأخير موته عنه، لا من حيث إنه ليس مقدورًا تأخيره»(٤).

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، (٢/١٣٣)، ح (٦٧٣).
(٢) انظر: مجموع الفتاوى، (١٩/٢٦)، و(٢٣/٣٥٧)، ومفتاح دار السعادة، (١/٢٠١-٢٠٢).
(٣) انظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، (١٢/١٩٠)، وتيسير الكريم الرحمن، (١٥٠/٢٨٧).
(٤) الجامع لأحكام القرآن، (٧/٢٠٢).

وفي آية الأعراف إيماءٌ إلى انحتام الآجال بأنه لا يقع فيها تقديم ولا تأخير ولو بساعة، وإن كان ذلك لا يقع بما هو دون الساعة؛ لكنه عبَّر بالساعة لأنها أقل أوقات الأسماء في استعمال الناس عُرْفًا[١].

وعِلْمُ العبد بهذا المعنى من تحقُّقِ الأجل الموعود في ميقاتٍ محكمٍ لا مهلة فيه، وهو مع ذلك مُبْهَمٌ في عِلْمِهِ، يستدعي مطلبا هامًّا في أمور الدين، وهو الإرشاد إلى تهيئة النفس لذلك الميقات بتقديم الطاعة والمسارعة إلى فضائل الدين وأعمال الإيمان قبل حلول الأجل، وهذا ما دلَّ عليه سياق الآيتين المتقدمتين ومقتضاهما؛ فالآية من سورة المنافقون قد تقدَّم سياقها الخبرُ عن ندم المفرط عند الاحتضار، وسؤاله الإمهال ولو لأمدٍ قصير، كما هو ظاهر من قوله: ﴿وَأَنفِقُوا۟ مِن مَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ۝١٠﴾{المنافقون:١٠}، وليس ذلك الرجاء وسؤال الإمهال إلا لتَمَكُّنِ الاستدراك لما فاته بالعمل الصالح؛ فإن أَمَلَهُ لا يتسع في هذه الحال لطلب نُضْرَةِ العيش ولذَّتِه[٢].

وأما آية الأعراف؛ فقد جاءت بعد بيان أمور متعددة من أحكام الحلال والحرام وأحوال التكليف، ومُؤَدَّى ذلك الارتباط السياقي والغرض منه: الحَمْلُ على الاجتهاد في تأدية التكاليف والقيام بها[٣] قبل حلول الأجل.

(١) انظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، (١٠١/٢)، ولباب التأويل، (١٩٦/٢).
(٢) انظر: المحرر الوجيز، (٣١٥/٥)، وتفسير القرآن العظيم، (١٣٣/٨).
(٣) انظر: مفاتيح الغيب، (٢٣٤/١٤).

وعلى هذا المعنى المقصود شرعًا مدارُ توجيهِ النبي ﷺ لأم حبيبة رضي الله عنها لما دَعَتِ الله فقالت: «اللهم أَمْتِعْنِي بزوجي رسول الله ﷺ، وبأَبِي أبي سفيان، وبأخي معاوية»، فقال لها النبي ﷺ «قد سألتِ الله لآجال مضروبة، وأيام معدودة، وأرزاق مقسومة، لن يُعَجِّلَ شيئًا قبل حِلِّه، أو يُؤَخِّرَ شيئًا عن حِلِّه، ولو كنت سألتِ الله أن يعيذك من عذاب في النار أو عذاب في القبر، كان خيرًا وأفضل»[1]، فلم يَنْهَهَا ﷺ عن الدعاء بطول الأجل وزيادة العمر، لكنه أرشدها إلى المقصد الأعظم والأَوْلَى والأهم، وهو الاشتغال بأسباب المنافع الأخروية[2].

٢) أنَّ الله تعالى جعل لجزاء أعمال العباد التي عملوها في دار التكليف يومًا معلومًا، وحدًّا موقوتًا، لا يتخطَّاه بالتَّقدُّم والتَّأخُّر[3]، وهو الأجل المسمى الذي قال فيه جلَّ شأنه: ﴿ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلٗاۖ وَأَجَلٞ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾ {الأنعام:٢}، وهذا الأجل يشترك في ميقاته كل العباد، ولا يمكن أن يُنْقص فيه أو يُزاد[4]، ولذا ردَّ الله تعالى على منكري البعث الذين دعاهم جهلهم بمقام الألوهية إلى تعجل وقوعه استهزاءً وتكذيبًا، بما يدل على أنَّ وقوعَه موقوف على أجلٍ معدودٍ في علم الله تعالى منذ خلق العالم، كما حدَّد آجال الأحياء، فقال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ يَوۡمٞ مَّجۡمُوعٞ لَّهُ ٱلنَّاسُ وَذَٰلِكَ يَوۡمٞ

(١) سبق تخريجه.

(٢) انظر: كشف المشكل من حديث الصحيحين، (١/٣٣٧)، والمفهم لما أشكل، (٦/٦٨١).

(٣) انظر: روح المعاني، (١٥/٢١١)، وتيسير الكريم الرحمن، ص (٨٣٤).

(٤) انظر: جامع المسائل، (٨/١١٦).

﴿مَّشۡهُودٞ ١٠٣ وَمَا نُؤَخِّرُهُۥٓ إِلَّا لِأَجَلٖ مَّعۡدُودٖ ١٠٤﴾ {هود: ١٠٣-١٠٤}[(١)].

ونظير ذلك أيضًا قوله جلَّ شأنه: ﴿وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلۡوَعۡدُ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ٢٩ قُل لَّكُم مِّيعَادُ يَوۡمٖ لَّا تَسۡتَـٔۡخِرُونَ عَنۡهُ سَاعَةٗ وَلَا تَسۡتَقۡدِمُونَ ٣٠﴾ {سبأ: ٢٩-٣٠}، فإنَّ اللّه تعالى قد ساق الجواب على سؤالهم «على طريق التهديد، مطابقًا لمجيء السؤال على سبيل الإنكار والتعنت، وأنهم مُرْصَدُون ليوم يفاجئهم، فلا يستطيعون تأخُّرًا عنه، ولا تقدُّمًا عليه»[(٢)].

٣) أنَّ اللّه تعالى يجري - بمقتضى عدله وحكمته- مراتب الناس وأحوالهم في الحساب والجزاء وِفْقَ سُنَنِه في التقديم والتأخير، فيجعل منازلهم في السَّبْق وعلُوِّ الدرجة بحسب اختلاف أقدامهم في العلم والعمل، وما كانت عليه نفوسهم في الدنيا من السَّبْق إلى حيازة الفضائل والكمالات[(٣)].

وقد تـوارد في الدلالة على هذا المعنى نصوص عديدة من الكتاب والسنة، منها: قوله جل شأنه: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ١٠ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلۡمُقَرَّبُونَ ١١﴾ {الواقعة: ١٠-١١}، فالسابقون «إنما سُمُّوا بهذا الاسم لأنهم تقدَّموا غيرهم، وأحرزوا قصب السَّبْق دونهم، وذلك إما بالإيمان باللّه أوَّلًا عند بعثة الرسل، ثم بالأعمال الصالحة ثانيًا عند استقرار الشرائع، وإما بهما

(١) انظر: مفاتيح الغيب، (٣٩٧/١٨)، والتحرير والتنوير، (١٦٢/١٢).
(٢) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، (٥٨٣/٣).
(٣) انظر: تحفة الأبرار (شرح مصابيح السنة)، عبدالله البيضاوي، (٣٩٤/٣)، وأنوار التنزيل، (١٧٨/٥).

معًا لمن دخل في المِلَل بعد ذلك، أو لمن وُلِدَ فيها»[1].

ومنها: إخباره جل شأنه بِتَنْبِئَة الإنسان بجميع ما قدَّم وأخَّر من العمل على وجه الاستقصاء، كما قال: ﴿يُنَبَّؤُا۟ ٱلْإِنسَٰنُ يَوْمَئِذٍۭ بِمَا قَدَّمَ وَأَخَّرَ ۝١٣﴾ {القيامة:١٣}[2]، وقال أيضًا: ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ ۝٥﴾ {الانفطار:٥}.

فتَنْبِئَةُ الإنسان بما قدَّم وأخَّر كناية عن مجازاته بحسب ما كان عليه من العمل؛ فإن الإنباء من لوازم الجزاء[3]، وعِلْمُ النفوس بما قدَّمت وأخَّرت يَتَحَصَّلُ على وجه الإجمال في أوَّلِ زمان البعث، حينما يرى المطيع آثار السعادة، ويرى العاصي آثار الشقاء، ويَتَحَقَّقُ على وجه التفصيل عند نشر الصحف وقراءة الكتب والمحاسبة[4]، وفي إطلاق العلم بكل ما قدَّم وأخَّر على وجه العموم تنبيهٌ على دِقَّةِ المحاسبة والتوقيف على جميع الأعمال[5].

ومن أمثلة النصوص الواردة في هذا المقام أيضا: إخبار النبي ﷺ بسَبْقِ أمته وتَقَدُّمِ رتبتهم في مواقف القيامة على الأمم الأخرى، وإن كانت تلك الأمم أسبق منهم زمانًا، كما قال ﷺ: «نحن الآخِرون من أهل الدنيا، والأَوَّلون يوم القيامة، المقضِيُّ لهم قبل الخلائق»[6]، وأراد بالأَوَّلِيَّة: أَوَّلِيَّةُ

(١) تحرير المقال في موازنة الأعمال، (٦٩/١).

(٢) انظر: نظم الدرر (٩٤/٢١).

(٣) انظر: التحرير والتنوير، (٣٤٧/٢٩).

(٤) انظر: مفاتيح الغيب، (٧٣/٣١)، وفتح القدير، (٤٧٩/٥).

(٥) انظر: المحرر الوجيز، (٤٤٦/٥)، والتحرير والتنوير، (١٧٣/٣٠).

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه، (٧/٣)، ح (٨٥٦).

الفضل والكرامة؛ فإنَّ النبي ﷺ يُحشر هو وأمته قبل سائر الأمم، وهم أوَّل الناس مرورًا على الصراط، ولهم التقدُّم على سائر العباد في الفصل والقضاء، والسَّبْق إلى دخول الجنة[١].

وفي تقديمهم بهذه الفضائل الأخروية مناسبة لما كانوا عليه في الدنيا من التقدُّم على غيرهم في فضائل السَّبْق إلى الإيمان، والرضا بتكاليفه، والاحتمال لوظائفه، مع عدم الاعتراض عليه وتبديل شرائعه بالرأي كما فعل أهل الكتاب[٢].

المطلب الخامس: أثرهما في الدلالة على القضاء والقَدَر:

الكلام في آثار اسمي الله (المقدِّم، والمؤخِّر) وتجليات معانيهما في باب القَدَر، فَرْعٌ على الكلام في دلالتهما في باب التوحيد؛ فقضاء الله وقَدَره من أعظم أدلة التوحيد، وركائز الإيمان بالقَدَر تستدعي الإقرار بأخص معاني ربوبية الله تعالى وملكه التام[٣].

ومن الأمور المعلومة من سنن الله تعالى أنْ ليس في أمر الطبيعة ولا في حال الناس تجاه أمر الشريعة توَقُّفٌ البتَّة؛ بل لا بد من مراحل تُطْوى، والخلق في ذلك ما بين ذهاب وتقدُّم، أو رجوع وتأخُّر[٤]، ﴿كُلٌّ يَجۡرِي لِأَجَلٖ مُّسَمًّىۚ﴾{فاطر:١٣}، فجميع مخلوقات العالم العلوي والسفلي، من

(١) انظر: تحفة الأبرار، (١/٣٨٣)، والتوضيح لشرح الجامع الصحيح، ابن الملقن، (٧/٣٧٣).
(٢) انظر: أحكام القرآن، (٢/٥٧٣).
(٣) انظر: الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية، (٣/١٩٩)، والانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار، يحيى بن أبي الخير العمراني، (١/٥٧).
(٤) انظر: مدارج السالكين، (١/٤١٤).

عاقل وغيره، قد جعل الله لجريانها في هذا الكون رسومًا معلومة، وحدودًا تنتهي إليها، لا تتجاوزها بمثقال ذرة حتى تبلغ الأجل المسمى، وهو فناء الدنيا وفساد بنية العالم[1]، وكل ذلك مرتهن بتقدير الله تعالى المبنِيِّ على سَبْق عِلمه، وجريان قَلَمه، ونفاذ حُكمه ومشيئته في خلقه وأمره، كما قال ﷻ: ﴿قَدْ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَىْءٍ قَدْرًا﴾{الطلاق:٣}، وقال: ﴿وَكُلُّ شَىْءٍ عِندَهُۥ بِمِقْدَارٍ ۝٨﴾{الرعد:٨}.

فالمقدار يعني: التحديد ودقة الضبط، الناشئان عن العلم المفصَّل بكل شيء، علمًا لا شيوع فيه ولا إبهام[2]، ومن ذلك علمه بحدود الأشياء في صفاتها وأزمانها وجميع أحوالها، على وجه استأثر به عن جميع خلقه، فكل أنواع التقدُّم والتأخُّر في الحدوث والوجود، والطاعات والخيرات لا يخفى على الله شيء من أحوال الخلق فيها، كما قال:﴿وَلَقَدْ عَلِمْنَا ٱلْمُسْتَقْدِمِينَ مِنكُمْ وَلَقَدْ عَلِمْنَا ٱلْمُسْتَـْٔخِرِينَ ۝٢٤﴾{الحجر:٢٤}[3].

وليس من ذلك شيء إلا وقد أُثبِتَ وقُيِّدَ في كتاب، كما قال ﷻ: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ ۝٣٨ يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ ۝٣٩﴾ {الرعد:٣٨-٣٩}، فلفظ الكتاب يحتمل معنى الأمد المحتوم، ويحتمل معنى الكتاب المكتوب، وقد دلَّ توسطه بين لفظي (أجل)، و(يمحو) على شمول المعنيين[4]، وهذه الآية وإن كانت في سياق الردِّ على المشركين الذين

(١) انظر: المحرر الوجيز، (٣/٢٩٢)، ومعارج القبول، (٢/٤٣٥).
(٢) انظر: التحرير والتنوير،(١٣/٩٨).
(٣) انظر: مفاتيح الغيب، (١٩/١٣٧)، ونظم الدرر، (١٠/٢٨٨).
(٤) انظر: البرهان في علوم القرآن، (٣/٤٤٧).

إعداد: د. عبير بنت علي الموزان

استأخروا نزول العذاب الذي أنذرهم النبي ﷺ بوقوعه[1]؛ إلا أنها عامة في جميع الأشياء التي لها آجال[2].

وما يكون من مظاهر المحو والإثبات في التقديم والتأخير عائد إلى ما سبق به علم الله تعالى، وجرى به قَلَمه في اللوح المحفوظ الذي هو (أم الكتاب)، الذي لا يقع فيه التقديم ولا التأخير، وإنما يقع التقديم والتأخير والتبديل في علم الملائكة الموكلة بالأمر، والصُّحُفِ التي بأيديهم[3]، وعلى هذا يُحْمَلُ معنى تأخير الآجال وزيادة الأعمار في مثل قوله تعالى - فيما أَخْبَرَ به من قَوْلِ نوح عليه السلام لقومه-: ﴿أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ ۝٣ يَغۡفِرۡ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمۡ وَيُؤَخِّرۡكُمۡ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمًّى﴾{نوح:٤}، وقوله ﷺ في الترغيب في صلة الرحم: «من سرَّه أن يُبسط له في رزقه، ويُنسأ له في أثره؛ فلْيَصِل رحمه»[4]، ونحو ذلك من النصوص التي قد يُشْكِل على بعض الناس فهمها بالنظر إلى ما أخبر الله تعالى عنه في النصوص الأخرى من حتمية الآجال والقطع بمقاديرها، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَن يُؤَخِّرَ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِذَا جَآءَ أَجَلُهَا﴾{المنافقون:١١}، وقوله: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٞۖ فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمۡ لَا يَسۡتَأۡخِرُونَ سَاعَةٗ وَلَا يَسۡتَقۡدِمُونَ ۝٣٤﴾{الأعراف:٣٤}، وإنما نشأ ذلك الإشكال من الخلط بين ما هو مُقرَّرٌ في علم الله، وما يظهر للخلق من قَدَر الله في

(١) انظر: لباب التأويل، (٣/٢٢).
(٢) انظر: المحرر الوجيز، (٣/٣١٦)، والبحر المحيط، (٦/٣٩٧).
(٣) انظر: مجموع الفتاوى، (١٤/٤٩٠)، وفتح الباري بشرح صحيح البخاري، (١٠/٤١٦)، و (١١/٤٨٨)، وتيسير الكريم الرحمن، ص (٤١٩).
(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، (٨/٥)، ح (٥٩٨٥).

الخارج الوجودي، مما هو متعلق بما في علم الملائكة وصُحُفِها[1].

وحَمَل بعض العلماء معنى تأخير الآجال والزيادة في الأعمار في بعض النصوص على البَرَكة في الأعمار، بسبب التوفيق للطاعات وعمارة الأوقات بالمنافع الأخروية[2]، أو الزيادة في الأفهام والعقول والبصائر، ونفي الآفات[3].

وأيًّا كان المعنى المراد؛ فإن كلا المسلكين مُتَّفِقَان على أن الذي في علم الله تعالى لا يسبق وقته ولا يتأخر عنه[4]، وكل ما يقدِّرُه من الآجال لا يخالف ما قد عَلِمَهُ وكَتَبَهُ في اللوح المحفوظ، وأناطه بمشيئته المبنية على الحِكَم والمصالح التي دبَّر بها أمر الكائنات[5]، وينتقض بهذا الأصل قول بعض المعتزلة بأن الأجل قد يتقدم ويُخْرم بقتل القاتل للمقتول، وهلاك الحيوان قبل أجله بِذَبْحِهِ[6]، والحقُّ أن المقتول كغيره من الموتى، بأيِّ سبب كان موته، غرقًا أو حرقًا أو قتلا، أو بِأَيِّ حَتْفٍ هَلَكَ؛ فإنما هَلَكَ بأجله لم يستأخر عنه، ولم يستقدم عليه طرفة عين[7]، ولو صحَّ أن

(١) انظر: الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية، (٣/١٦٨)، والتحرير والتنوير، (٢٩/١٩٢).

(٢) انظر: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، يحيى بن شرف النووي، (١٦/١١٤).

(٣) انظر: إبطال التأويلات لأخبار الصفات، القاضي أبو يعلى الفراء، ص (٤٧١).

(٤) انظر: فتح الباري، (١١/٤٨٨).

(٥) انظر: محاسن التأويل، محمد جمال القاسمي، (٦/٢٩٠)، وتيسير الكريم الرحمن، ص (٤١٩).

(٦) انظر: كتاب المقالات ومعه عيون المسائل والجوابات، أبو القاسم البلخي، ص (٣٤٥)، وانظر في حكاية هذا المذهب عن المعتزلة: الفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم، (٣/٤٩)، وإبطال التأويلات، ص (٤٧٣)، والجامع لأحكام القرآن، (٤/٢٢٧).

(٧) انظر: مجموع الفتاوى، (٨/٥١٦-٥١٧)، ومعارج القبول، (٢/٧٠٤).

القاتل يقطع على المقتول بلوغ المدة التي قدَّرها الله تعالى لأجله؛ للزم من ذلك نسبة البَدَاء[1] إلى الله تعالى، ووَصْفه بالقهر في مراده والغلبة على حُكْمه، وهذه صفة المخلوقين، لا صفة الخالق[2].

(١) البَدَاء: ظهور العلم بشيء واستصوابه بعد أن لم يكن يعلم، وتغير الرأي والحكم عما كان عليه. انظر: الملل والنحل، محمد الشهرستاني، (١/١٤٨-١٤٩)، ولسان العرب، (١٤/٦٦)، مادة (بدا).
(٢) انظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل، (٣/٤٩)، وإبطال التأويلات، ص (٤٧٣-٤٧٤).

الخاتــمة

خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج، ومن أبرزها:

١) أجْرَى اللّه تعالى سُنَّتَهُ على سَيْرٍ دائم لجميع مخلوقات العالم العلوي والسفلي، والعلم بحقائق هذه السُنَّة ومسائلها هو مقتضى اسميه (المقدِّم، والمؤخِّر).

٢) ورد اسما اللّه (المقدِّم، والمؤخِّر) في العديد من نصوص السنة النبوية، وورودهما فيها هو المعوَّل عليه في ثبوتهما، وأما القرآن الكريم، فلم يَرِدَا فيه على وجه التسمية، وإنما وردت آيات بما تضمَّناه من فعل التقديم والتأخير.

٣) تنطبق قواعد الأسماء الحسنى على اسمي اللّه (المقدِّم، والمؤخِّر)، بما يبعد معه قياسهما على (المتكلم، والمريد)، كما ذهب إلى ذلك بعض الباحثين المعاصرين.

٤) مظاهر التقديم والتأخير الإلهي كثيرة ومتنوعة، وكلها ترجع إلى قسمين: التقديم والتأخير القدريَّيْن الكونيَّين، والتقديم والتأخير الشرعيَّيْن الدينيَّين، وكلاهما قد يكون حقيقيًّا من كل وجه واعتبار، وقد يكون نسبيًّا بحسب سياقه.

٥) التقدم الكوني لا يستلزم ارتفاع الفضل والمنزلة، فقد يكون المتأخر كونًا هو الأعلى فضلًا.

٦) الأصل الشرعي لمناط التقديم والتأخير الإلهي يتكىء في المقام الأول على التقدم في العقائد الحقة والأعمال الصالحة، فمع أن الإسلام يأمر أمرًا جازمًا بالأخذ بأسباب التقدم الدنيوي؛ إلا أنه لم يندب إلى حيازة الدنيا والتنافس في تقديمها بمثل ما جاء في أمور الآخرة - وإن كان ذلك مطلوبًا شرعًا-.

٧) الوقوف على اختصاص اللّه تعالى بالاسمين العظيمين (المقدِّم، والمؤخِّر) يفضي إلى معرفة آثارهما في تحقيق معاني ربوبيته، ويُوجب على العبد امتثال مقتضياتهما في أحكام العبودية.

٨) قدَّم اللّه تعالى بعض كتبه على بعض باعتبارات مختلفة، واقتضت حكمته تقديم العقائد والشرائع في الكتب السابقة جملة واحدة، بخلاف القرآن الكريم الذي جرى ترتيب التنزيل فيه بتقديم آيات التوحيد والوعد والوعيد، على أحكام الحلال والحرام، والأمر والنهي.

٩) مقاصد التقديم والتأخير في القرآن الكريم لها أثر واسع في تأدية المعاني العقدية، والتلويح بأدلتها الكلية.

١٠) دلت أفعال النبي ﷺ على الاهتمام بالترتيب الذِّكرِيِّ في القرآن، واعتبار دلالاته في مطالب التعبد.

١١) ظهر امتثال الأنبياء عليهم الصلاة والسلام للوازم الإيمان باسمي اللّه (المقدِّم، والمؤخِّر) جليًا في الحرص على التقدُّم في مسالك الخير

والمبادرة إلى تحصيلها، وكان النبي ﷺ شديد التحري لمراعاة دواعي الحكمة في ترتيب شؤونه وشؤون أمته، وِفْقًا لأحكام التقديم والتأخير الإلهي.

١٢) جعل الله تعالى لسكنى العباد في الأرض أجلًا محدودًا، ولجزاء أعمالهم يوما موقوتًا، وعلم العبد بحتمية هذه الآجال وعدم تخطِّيها بتقديم أو تأخير يستدعي تهيئة النفس لها قبل حلول مواقيتها.

١٣) يُجْرِي الله تعالى بمقتضى عدله وحكمته مراتب الناس وأحوالهم في الحساب والجزاء، وِفْقَ سُنَنِه في التقديم والتأخير.

١٤) كل أنواع التقدم والتأخر في الحدوث والوجود، والصفات، والطاعات والخيرات، وما يكون من مظاهر المحو والإثبات فيها، مرتهن بما سبق في علم الله تعالى، وجرى به قلمه، وأناطه بمشيئته المبنية على الحكم والمصالح.

وأوصي بتقديم مزيد من الدراسات حول أسماء الله الحسنى، واستنطاق دلالاتها وآثارها في القرآن الكريم لفظًا وسياقًا، ومن أهم الموضوعات التي ظهر لي من خلال هذا البحث حاجتها إلى دراسة مستقلة: (المقاصد العقدية للتقديم والتأخير في القرآن الكريم).

هذا، وأسأل الله تعالى التوفيق والسداد، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

فهرس المصادر والمراجع

١. الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية، ومجانبة الفرق المذمومة، عبيدالله ابن محمد بن بطة العكبري، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض، ط٢، ١٤١٥هـ.

٢. إبطال التأويلات لأخبار الصفات، القاضي أبو يعلى الفراء، تحقيق: محمد النجدي، غراس للنشر والتوزيع، الكويت، ط١، ١٤٣٤هـ.

٣. أحكام القرآن، محمد بن عبدالله، ابن العربي، دار الكتب العربية، بيروت- لبنان، ط٣، ١٤٢٤هـ.

٤. إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود، محمد بن محمد ابن مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د ط، د ت.

٥. الأسماء الحسنى (تعريفها، ضابطها، أقسامها)، د. ذياب بن مدخل العلوي، مجلة الدراسات العقدية، الجامعة الإسلامية، الجمعية العلمية السعودية لعلوم العقيدة والأديان والفرق والمذاهب، مج ٩، ع ١٩، ٢٠١٧م.

٦. الأسماء والصفات، أبو بكر، أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: عبدالله الحاشدي، مكتبة السوادي، جدة- المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٣هـ.

٧. الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى، محمد بن أحمد القرطبي، دار الصحابة للتراث، طنطا، ط١، ١٤١٦هـ.

٨. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين الشنقيطي، دار عطاءات العلم، الرياض- دار ابن حزم، بيروت، ط٥-١ (لدار ابن حزم)، ١٤٤١هـ.

٩. الاعتصام، إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: سليم الهلالي، دار ابن عفان، السعودية، ط١، ١٤١٢هـ.

١٠.الاعتقاد الخالص من الشك والانتقاد، علي بن إبراهيم، ابن العطار، تحقيق: د. سعد الزويهري، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط١، ١٤٣٢هـ.

١١.إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، الحسين بن أحمد بن خالويه، مطبعة دار الكتب المصرية، د ط، ١٣٦٠هـ.

١٢.إكمال المُعْلِم بفوائد مسلم، القاضي عياض بن موسى اليحصبي، تحقيق: د. يحيى إسماعيل، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط ١، ١٤١٩هـ.

١٣.الأمد الأقصى في شرح أسماء الله الحسنى وصفاته العلى، محمد بن عبدالله، ابن العربي، تحقيق: عبدالله التوراتي، وأحمد عروبي، دار الحديث الكتانية، طنجة، ط١، ١٤٣٦هـ.

١٤.الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار، يحيى بن أبي الخير العمراني، تحقيق: د. سعود الخلف، أضواء السلف، الرياض- السعودية، ط١، ١٤١٩هـ.

١٥.أنموذج جليل في أسئلة وأجوبة عن غرائب آي التنزيل، محمد بن أبي بكر الرازي، دار عالم الكتب، المملكة العربية السعودية- الرياض، ط١، ١٤١٣هـ.

١٦.أنوار التنزيل، وأسرار التأويل، عبدالله بن عمر البيضاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

١٧.البحر المحيط الثجاج في شرح صحيح الإمام مسلم بن الحجاج، محمد بن علي بن آدم الولَّوي، دار ابن الجوزي، الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ.

١٨.البحر المحيط في التفسير، أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق:

صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، د ط، ١٤٢٠هـ.
١٩. البداية والنهاية، إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، تحقيق: عبدالله التركي، دار عالم الكتب، الرياض، ١٤٣١هـ، مصورة عن طبعة دار هجر للطباعة، ط١، ١٤٢٤هـ.
٢٠. بدائع الفوائد، محمد بن أبي بكر، ابن قيم الجوزية، تحقيق: علي العمران، دار عطاءات العلم، الرياض، ط٥، ١٤٤٠هـ.
٢١. البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط١، ١٣٧٦هـ.
٢٢. بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط١، ١٤٢٦هـ.
٢٣. تحرير المقال في موازنة الأعمال، وحكم غير المكلفين في العقبى والمآل، عقيل بن عطية القضاعي، تحقيق: مصطفى باحو، دار الإمام مالك، أبو ظبي- الإمارات العربية المتحدة، ط١، ١٤٢٧هـ.
٢٤. التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، محمد الطاهر ابن عاشور، الدار التونسية، تونس، د ط، ١٩٨٤م.
٢٥. تحفة الأبرار (شرح مصابيح السنة)، عبدالله بن عمر البيضاوي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، د ط، ١٤٣٣هـ.
٢٦. تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، محمد بن عبدالرحمن المباركفوري، دار الكتب العلمية، بيروت، د ط، د ت.
٢٧. تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين من كلام سيد المرسلين، محمد الشوكاني، دار القلم، بيروت- لبنان، ط١، ١٩٨٤م.
٢٨. التسعينية، أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، تحقيق: د. محمد العجلان،

مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض- المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ.
٢٩. التسهيل لعلوم التنزيل، محمد بن أحمد، ابن جزي الغرناطي، تحقيق: د. عبدالله الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ.
٣٠. تفسير أسماء الله الحسنى، إبراهيم الزجاج، تحقيق: أحمد الدقاق، دار الثقافة العربية، د ط.، د ت.
٣١. تفسير أسماء الله الحسنى، عبدالرحمن بن ناصر آل سعدي، جمع وتحقيق: عبيد بن علي العبيد، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ع (١١٢).
٣٢. تفسير القرآن العظيم، إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق: سامي السلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط٢، ١٤٢٠هـ.
٣٣. تفسير سورة الإخلاص، عبدالرحمن بن أحمد الحنبلي، تحقيق: طلعت الحلواني، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط١، ١٤٢٤هـ.
٣٤. التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ، دار التوحيد، الرياض، ط١، ١٤٢٤هـ.
٣٥. التنبيهات اللطيفة فيما احتوت عليه الواسطية من المباحث المنيفة، عبدالرحمن بن ناصر السعدي، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤١٤هـ.
٣٦. توضيح الكافية الشافية، الشيخ عبدالرحمن بن ناصر السعدي، المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة، د ط، ١٣٦٨هـ.
٣٧. التوضيح المبين لتوحيد الأنبياء والمرسلين من الكافية الشافية، الشيخ عبدالرحمن بن ناصر السعدي، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٠هـ.
٣٨. التوضيح لشرح الجامع الصحيح، عمر بن علي الشافعي، المعروف بابن الملقن، دار النوادر، دمشق- سوريا، ط١، ١٤٢٩هـ.

٣٩. تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبدالرحمن بن ناصر السعدي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ.

٤٠. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير الطبري، تحقيق: د. عبدالله التركي، دار هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٤٢٢هـ.

٤١. الجامع الكبير (سنن الترمذي)، محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

٤٢. جامع المسائل، أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية، تحقيق: محمد عزيز شمس، دار عطاءات العلم، الرياض- دار ابن حزم، بيروت، ط٢، ١٤٤٠هـ.

٤٣. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه (صحيح البخاري)، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، ط١ (صورة الطبعة السلطانية)، ١٤٢٢هـ.

٤٤. الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٣٨٤هـ.

٤٥. جلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام على خير الأنام ﷺ، محمد بن أبي بكر، ابن قيم الجوزية، تحقيق: رائد النشيري، دار عطاءات العلم- دار ابن حزم، الرياض- بيروت، ط٥- ١ (لدار ابن حزم)، ١٤٤٠هـ.

٤٦. الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: علي بن حسن، وآخرون، دار العاصمة، السعودية، ط٢، ١٤١٩هـ.

٤٧. حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين، د. عبدالرحيم السلمي، مركز التأصيل للدراسات والبحوث، المملكة العربية السعودية- جدة، ط١، ١٤٣٥هـ.

٤٨. درة التنزيل وغرة التأويل، محمد بن عبدالله الأصبهاني، تحقيق: د. محمد مصطفى آيدين، جامعة أم القرى، وزارة التعليم العالي، معهد البحوث العلمية، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٢هـ.

٤٩. الرسالة الأكملية فيما يجب لله من صفات الكمال، أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، مطبعة المدني، القاهرة، د ط، ١٤٠٣هـ.

٥٠. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، محمود بن عبدالله الألوسي، تحقيق: علي عبدالباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.

٥١. زاد المعاد في هدي خير العباد، محمد بن أبي بكر، ابن قيم الجوزية، مؤسسة الرسالة، بيروت- مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، ط ٢٧، ١٤١٥هـ.

٥٢. شأن الدعاء، حمد بن محمد الخطابي، تحقيق: أحمد الدقاق، دار الثقافة العربية، ط١، ١٤٠٤هـ.

٥٣. شرح أسماء الله الحسنى، عبدالله بن عمر البيضاوي، دار المعرفة، لبنان، ط٣، ٢٠١٥م.

٥٤. شرح الطيبي على مشكاة المصابيح، المسمى بـ (الكاشف عن حقائق السنن)، الحسين بن عبدالله الطيبي، تحقيق: د. عبدالحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة- الرياض، ط١، ١٤١٧هـ.

٥٥. شرح العقيدة الأصفهانية، أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ.

٥٦. شرح الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية، الشيخ محمد بن صالح العثيمين، مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية، القصيم- عنيزة، ط١، ١٤٣٥هـ.

٥٧. شرح سنن ابن ماجه، الجلال السيوطي، وآخرون، قديمي كتب خانة، كراتشي، د ط، د ت.

٥٨. شرح سنن أبي داود، محمود بن أحمد، بدر الدين العيني، تحقيق: خالد المصري، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ.

٥٩. شرح سنن النسائي (شروق أنوار المنن الكبرى الإلهية، بكشف أسرار السنن الصغرى النسائية)، محمد المختار الشنقيطي، مطابع الحميضي، ط١، ١٤٢٥هـ.

٦٠. الشفا بتعريف حقوق المصطفى، عياض بن موسى اليحصبي، دار الفيحاء، عمان، ط٢، ١٤٠٧هـ.

٦١. شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، محمد بن أبي بكر، ابن قيم الجوزية، تحقيق: زاهر بن سالم بلفقيه، دار عطاءات العلم- دار ابن حزم، الرياض- بيروت، ط٢- ١ (لدار ابن حزم)، ١٤٤١هـ.

٦٢. الصفدية، أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، مكتبة ابن تيمية، مصر، ط٢، ١٤٠٦هـ.

٦٣. طريق الهجرتين وباب السعادتين، محمد بن أبي بكر، ابن قيم الجوزية، الدار السلفية، القاهرة، ط٢، ١٣٩٤هـ.

٦٤. عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي، أبو بكر، محمد بن عبدالله، ابن العربي المالكي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٨هـ.

٦٥. عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين، محمد بن أبي بكر، ابن قيم الجوزية، تحقيق: إسماعيل بن غازي مرحبا، دار عطاءات العلم- دار ابن حزم، الرياض- بيروت، ط٤- ١ (لدار ابن حزم)، ١٤٤٠هـ.

٦٦. العرش، محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: محمد بن خليفة التميمي،

عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط٢، ١٤٢٤هـ.

٦٧. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين العيني، دار إحياء التراث العربي-دار الفكر، بيروت، دط، دت.

٦٨. العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، محمد بن إبراهيم، ابن الوزير، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤١٥هـ.

٦٩. فائدة جليلة في قواعد الأسماء الحسنى، محمد بن أبي بكر، ابن قيم الجوزية، تحقيق: عبدالرزاق البدر، غراس، الكويت، ط١، ١٤٢٤هـ.

٧٠. فتاوى السبكي، علي بن عبدالكافي السبكي، دار المعارف، دط، دت.

٧١. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار المعرفة، بيروت، دط، ١٣٧٩هـ.

٧٢. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، محمد الشوكاني، دار ابن كثير- دار الكلم الطيب، دمشق- بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.

٧٣. فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام، محمد بن صالح العثيمين، تحقيق: صبحي محمد رمضان، وأم إسراء بنت عرفة بيومي، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ١٤٢٧هـ.

٧٤. الفَرْق بين الفِرَق وبيان الفرقة الناجية، عبدالقاهر بن طاهر البغدادي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٧٧م.

٧٥. الفصل في الملل والأهواء والنحل، علي بن أحمد، ابن حزم الظاهري، مكتبة الخانجي، القاهرة، د ط، د ت.

٧٦. فكرة التقدم، ج. ب. بيوري، ترجمة: د. أحمد حمدي محمود، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، دط، ١٤٠٢هـ.

٧٧. الفوائد، محمد بن أبي بكر، ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد عزيز

شمس، دار عطاءات العلم- دار ابن حزم، الرياض- بيروت، ط٤- ١ (لدار ابن حزم)، ١٤٤٠هـ.
٧٨. الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية، محمد بن أبي بكر، ابن قيم الجوزية، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط٢، ١٤١٧هـ.
٧٩. كتاب القَدَر، جعفر بن محمد الفريابي، تحقيق: عبدالله المنصور، أضواء السلف، السعودية، ط١، ١٤١٨هـ.
٨٠. كتاب المقالات، ومعه عيون المسائل والجوابات، أبو القاسم، عبدالله بن أحمد البلخي، تحقيق: أ.د. حسين خانصو، وآخرون، دار الفتح للدراسات والنشر، الأردن، ط١، ١٤٣٩هـ.
٨١. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، محمود الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.
٨٢. كشف المشكل من حديث الصحيحين، عبدالرحمن بن علي الجوزي، تحقيق: علي حسين البواب، دار الوطن، الرياض، دط، ١٤٣١هـ.
٨٣. لباب التأويل في معاني التنزيل، علي بن محمد الخازن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.
٨٤. اللباب في علوم الكتاب، عمر بن علي بن عادل الحنبلي، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٩هـ.
٨٥. لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي بن منظور، دار صادر، بيروت، ط ٣، ١٤١٤هـ.
٨٦. لطائف المعارف فيما لمواسم العام من الوظائف، عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، دار ابن حزم للطباعة والنشر، ط١، ١٤٢٤هـ.

٨٧.لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية، محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي، مؤسسة الخافقين ومكتبتها، دمشق، ط ٢، ١٤٠٢هـ.

٨٨.لوامع البينات شرح أسماء الله تعالى والصفات، محمد بن عمر الخطيب الرازي، المطبعة الشرقية، مصر، ط١، ١٣٢٣هـ.

٨٩.متن القصيدة النونية، محمد بن أبي بكر، ابن قيم الجوزية، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط٢، ١٤١٧هـ.

٩٠.مجموع الفتاوى، شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية، جمعه ورتبه: عبد الرحمن ابن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، د ط، ١٤٢٥هـ.

٩١.مجموع فتاوى ورسائل الشيخ محمد العثيمين، محمد بن صالح العثيمين، جمع وترتيب: فهد ناصر السليمان، دار الوطن- دار الثريا، ط: الأخيرة، ١٤١٣هـ.

٩٢.محاسن التأويل، محمد جمال القاسمي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

٩٣.المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، عبدالحق بن غالب، ابن عطية الأندلسي، تحقيق: عبدالسلام عبدالشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

٩٤.مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، مؤلف الأصل: محمد ابن أبي بكر، ابن قيم الجوزية، المختصر: محمد بن محمد، ابن الموصلي، تحقيق: سيد إبراهيم، دار الحديث، القاهرة- مصر، ط١، ١٤٢٢هـ.

٩٥.مخطوط (الإنباء في شرح حقائق الصفات والأسماء)، أحمد بن معد

بن عيسى التجيبي، الأقليشي، مكتبة المنوعات الكبرى، رقم التصنيف: ٢١٤/٢٥، عدد الألواح: ٢١٨.

٩٦. مدارج السالكين في منازل السائرين، محمد بن أبي بكر، ابن قيم الجوزية، دار عطاءات العلم، الرياض، ط٢، ١٤٤١هـ.

٩٧. مرقاة المفاتيح، شرح مشكاة المصابيح، علي بن سلطان، أبو الحسن القاري، دار الفكر، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ.

٩٨. المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ (صحيح الإمام مسلم)، أبو الحسين، مسلم بن الحجاج النيسابوري، عناية: د. محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، ط١، ١٤٣٣هـ.

٩٩. معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول، حافظ بن أحمد الحكمي، تحقيق: عمر بن محمود أبو عمر، دار ابن القيم، الدمام، ط١، ١٤١٠هـ.

١٠٠. معالم التنزيل في تفسير القرآن، الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: عبدالرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ.

١٠١. معترك الأقران في إعجاز القرآن، عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ.

١٠٢. معجم اللغة العربية المعاصرة، د. أحمد مختار عبدالحميد، دار عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤٢٩هـ.

١٠٣. معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، د ط، ١٣٩٩هـ.

١٠٤. مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، أبو عبدالله، محمد بن عمر الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ.

١٠٥. المفاتيح في شرح المصابيح، الحسين بن محمود المظهري، دار النوادر- إصدارات إدارة الثقافة الإسلامية بوزارة الأوقاف الكويتية، الكويت، ط١، ١٤٣٣هـ.

١٠٦. مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية أهل العلم والإرادة، محمد بن أبي بكر، ابن قيم الجوزية، تحقيق: د. عبدالرحمن بن حسن بن قائد، دار عطاءات العلم، الرياض- دار ابن حزم، بيروت، ط٣- ١ (لدار ابن حزم)، ١٤٤٠هـ.

١٠٧. المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، أحمد بن عمر القرطبي، تحقيق: محيي الدين ميستو، وآخرون، دار ابن كثير- دار الكلم الطيب، دمشق- بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ.

١٠٨. الملل والنحل، محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، مؤسسة الحلبي، تمارة- المغرب، دط، دت.

١٠٩. منحة الباري بشرح صحيح البخاري، المسمى (تحفة الباري)، زكريا بن محمد الأنصاري، مكتبة الرشد، الرياض- المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٦هـ.

١١٠. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، يحيى بن شرف النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٣٩٢م.

١١١. المنهاج في شعب الإيمان، الحسين بن الحسن الجرجاني، أبو عبدالله الحليمي، تحقيق: حلمي فودة، دار الفكر، ط١، ١٣٩٩هـ.

١١٢. منهج التطور العقدي في دراسة الأديان المقارنة (كارين أرمسترونج نموذجا)، د. نانسي عويس، دار الهداية، القاهرة، ط١، ١٤٣٣هـ.

١١٣. الموافقات، إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، ط١، ١٤١٧هـ.

١١٤. الميسر في شرح مصابيح السنة، فضل اللّه بن حسن بن حسين التوربشتي، تحقيق: د. عبدالحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط٢، ١٤٢٩هـ.

١١٥. نتائج الفِكَر في النحو، عبدالرحمن بن عبداللّه السهيلي، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٢هـ.

١١٦. نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، إبراهيم بن عمر البقاعي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، د ط، د ت.

١١٧. النكت في إعراب القرآن الكريم، علي بن فضال القيرواني، تحقيق: د. عبداللّه الطويل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٨هـ.

١١٨. الهداية إلى بلوغ النهاية في معاني القرآن وتفسيره وأحكامه، وجمل من فنون علومه، مكي بن أبي طالب القرطبي، تحقيق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الشارقة، ط١، ١٤٢٩هـ.